

## الوحدة

٤٩ - فهل يكون ذلك لأن ثمة دعوة إلى الوحدة الاسلامية ، وثمة دعوة إلى الوحدة العربية ، وأن الدعوة إلى الوحدة العربية ، أو النضال من اجلها ، أو تحقيقها ، يعوق الدعوة إلى الوحدة الاسلامية أو يعرقل النضال من اجلها أو يحول دون تحقيقها ؟ قد يكون . وإن نفرأ من المسلمين ليقولون إن الدعوة إلى الوحدة العربية فتنة وسوست بها الشياطين في صدور بعض العرب لشق صفوف المسلمين وتخريب " جهادهم " في سبيل الوحدة الاسلامية . ويعيدون إلى ذاكرة المسلمين عهداً مجيداً كانت لهم فيه " دولة الخلافة " التي كانوا في ظلها أكثر أمناً ومنعة وقوة وحرية وتقدماً في الفكر والعلم والفن والعمارة مما أصبحوا فيه بعد أن هزمت دولتهم ، فتمزقت وذهبت أقطارها أسلاباً لدول غير مسلمة ، وتكره الاسلام أصلاً . ويزيدون فيقولون إن التآمر على إسقاط دولة الخلافة في أوائل القرن العشرين لم يكن إلا الحلقة الأخيرة من سلسلة الحروب الصليبية التي بدأت ضد الاسلام في القرن الثالث عشر . ألم يقف الجنرال غورو الفرنسي المنتصر عام ١٩١٧ على قبر صلاح الدين في دمشق ليقول : " هاقد عدنا يا صلاح الدين " . أولم يقل الجنرال اللينبي الانكليزي المنتصر في القدس : " الآن انتهت الحروب الصليبية " . بلى . ثم يضيفون أن أية الصلة الوثيقة بين دعوة الوحدة العربية الحديثة والغزوة الصليبية القديمة في موقفهما الموحد ضد الوحدة الاسلامية أن " بدعة " الأمة العربية ، أو القومية العربية ، أو الوحدة العربية ، قد اصطنعت اصطناعاً في المشرق العربي او لا على أيدي نفر من المفكرين والساسة غير المسلمين ، لتزاحم أو تناهض الدعوة إلى الوحدة الاسلامية ، وأن المفكرين والساسة من بلاد المغرب ظلوا مقيمين على الدعوة إلى الوحدة الاسلامية منصرفين عما اصطنع في المشرق من افكار " مستوردة " عن الأمة والقومية والوحدة ، وقد انتصرت أقطارهم وتحررت بدونها ، ولكن بدينها . ثم يختتمون قولهم بدعوة المسلمين إلى الجهاد ضد الوحدة العربية في سبيل الوحدة الاسلامية .

٥٠ - إن شاء الله سنتحدث فيما بعد عن نفر من العرب آخرين يستعلون على هذا الذي يقال فيتجاهلونه أو يغترون بما يعرفون من تهافته ، فيكتفون بوصفه بما يوصف به القول المتهافت من أوصاف يستحقها . وانه لخطأ لو تعلمون جسيم . ذلك لأن المسألة ليست حواراً بين جماعة مترفة الفكر من المثقفين القادرين على هذا القول أو القادرين على معرفة تهافته . كلا . انهم جميعاً يتحدثون على مسمع من الشعب العربي البسيط الذي يحمل في دمه من تراث أمته مايعده مقدماً لتصديق كل مايقال باسم الاسلام ، ولايحمل في عقله من العلم مايكفي لكشف تهافت بعض مايقال باسم الاسلام . فلا يكفي لكشف تهافت مايقال على مسمع منه عن التناقض أو العداء بين الوحدة الاسلامية والوحدة العربية أن يقال إنه عداء مصطنع ، أو غير صحيح ، أو انه الرجعية كما يعبر عنها بعض الرجعيين . لا . فما ينبغي لمثقف أن يستعلي على الاهتمام بما يؤثر في وعي الشعب الذي ينتمي اليه ، أو يهرب من معارك الدفاع عن سلامة وعيه ضد الذين يحاولون تضليله . نحن على الأقل لانستعلي ولانهرب . ولكننا نخطب الشعب العربي الذي يستمع إلى مايقولون فنقول إن هذا الذي يقال عن الوحدة العربية وتناقضها العدائي مع الوحدة الاسلامية يستحق الاستماع اليه والانتباه إلى بواعثه ومضامينه واهدافه بأكبر قدر من الجدية . ذلك لأن معرفة مافيه من حق أو باطل مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى مستقبل حياة عشرات الملايين من العرب والمسلمين .

قلنا من قبل ، ونكرر لنؤكد ، ان البشرية قد دخلت عصر الانتاج الكبير والدول العملاقة ، وأن مصير الأقرام من الدول أن تحتمي ، راغبة أو كارهة ، بمظلة التبعية السياسية لدفع خطر العدوان ، والتبعية الاقتصادية لدفع غائلة الجوع ، وأن تدفع من حرية وطنها ومواطنيها أثماناً باهظة لمن يحميها أو يغذيها . يحميها ولو من بطشه ذاته . ويغذيها ولو من ثروتها ذاتها ( فقرة ١ ) . لايد ، اذن ، من الوحدة ، العربية أو الاسلامية ، ليستطيع الشعب العربي أن يتحرر ويتطور ، وليستطيع أن يحافظ على حرية وتطوره ، في غابة الدول العملاقة . وإذا ماكانت إحدى الوجدتين تتناقض الأخرى فعلى الشعب العربي أن يختار منهما الوحدة التي يكون بها . وفيها ، أكثر مقدره على التحرر والتطور . ولو كنا على أقل قدر من اليقين

بأقل قدر من التناقض بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية لاستغفرنا الله عما قدمنا على مدى ربع قرن متصل من أجل الوحدة العربية ، ولتبتنا ، ودعونا الشعب العربي إلى اختيار الوحدة الإسلامية . لأننا مسلمون فحسب ، بل لأنها الوحدة المعرضة أرساً ، والأغنى ثروة ، والأكثر عدداً فهي الأقدر ، لاشك أقدر ، على توفير أسباب فائقة للتحرر والتطور . ولكننا على أكبر قدر من اليقين بألا تتناقض بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية دعوة أو نضالاً أو حقيقة . ثم إننا على أكبر قدر من اليقين بأن الوحدة العربية ممكنة في هذا العصر ، ولسنا على يقين بأن الوحدة الإسلامية ممكنة لافي هذا العصر ولا فيما يمكن توقعه من مقل العصور .

## لماذا ؟

قبل أن نجيب ينبغي أن نحدد من أين نجيب . اننا نجيب من موقف عداء صارم لتجزئة الأمة العربية ، ولكل مايمثل التجزئة أو يجسدها أو يبررها من مؤسسات أو مصالح أو أفكار أو قوى أو خلق . ونعتقد أن هذا الموقف وحده هو المصدر الوحيد لحق أي إنسان صادق في الدعوة للوحدة العربية أو الوحدة الإسلامية . من هذا الموقف العدائي لتجزئة الأمة العربية يستطيع من يشاء ، ويكون من حقه ، أن يفاضل أو يقارن بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية وأن يختار بينهما . ولكننا لانعتقد أن ثمة موقفاً أكثر خطأ ونفاقاً من قبول التجزئة أو مباركتها ثم الدعوة إلى الوحدة ، عربية كانت أو إسلامية . إنه ليس موقفاً متناقضاً فكرياً ومضلاً سياسياً فحسب ، بل هو موقف عفن أخلاقياً أيضاً . من هنا يكون على الشعب العربي الذي نخاطبه ، قبل الاختيار بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية ، ولكي يستطيع أن يختار ما يحقق حريته وتقدمه ويحفظ عليه عروبه ودينه ، أن يحسم موقفه من التجزئة حسماً لارجعة فيه ، إن كان يقبلها فلا يضيعن وقته فيما يحيط به من " ثرثرة " حول الوحدة العربية والوحدة الإسلامية . وإن كان لا يقبلها ، فعليه ان يجعل من " الوحدة " هدف حياته سواء اختار الوحدة العربية أو الوحدة الإسلامية . المهم ، على الشعب العربي الذي نخاطبه أن ينقذ نفسه من زنازين سجن التجزئة التي يسمونها دولاً عربية ، ليظل على وطنه العربي أو عالمه الإسلامي حيث الحياة أكثر حرية وأكثر تقدماً . وسنعرف فيما بعد شيئاً من دور " جريمة التجزئة " في إثارة تلك العاصفة الغبراء التي تكاد تضل الشعب العربي عن سبيله القويم لتشغله بحديث لا ينتهي عن علاقة لا تحتاج إلى حديث ، هي علاقة العروبة بالاسلام .

٥١ - أما الآن فنسأل : إننا نعرف أن الوحدة العربية تعني إقامة دولة واحدة على كامل تراب الوطن العربي كما هو محدد تاريخياً . دولة واحدة سواء كانت دولة بسيطة أو اتحادية " فيدرالية " ولكن ليست دولة تعاهدية " كونفدرالية " . تكون السيادة فيها للشعب العربي على أرضه . ويكون الحكم فيها لمن يختاره الشعب العربي . وتكون علاقات الناس فيها متفقة مع اشتراكهم في ملكية الأرض التي هي وطنهم . وتكون علاقتها بالدول الأخرى محكومة دائماً بما يحقق مصلحة الشعب العربي . هضه هي الوحدة العربية كما نريدها . فما هو المقصود على وجه الدقة من تعبير " الوحدة الإسلامية " ؟

٥٢ - إن كان المقصود " بالوحدة الإسلامية " وحدة الذين تلقوا أمراً من عند الله بأن يعتصموا بحبله ولا يتفرقوا في الدين ، ( ان أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ) { الشورى : ١٣ } . ( واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ) { آل عمران : ١٠٣ } . فإننا نستطيع أن نقول إن وحدة الأمة الإسلامية متحققه والحمد لله . الأمة الإسلامية كما عرفنا دلالة التعبير عنها من لغة القرآن : كل المنتمين إلى الاسلام ديناً ( فقرة ٦ وما بعدها ) بصرف النظر عن أجناسهم وألوانهم ولغاتهم وأوطانهم وشعوبهم و أممهم . انهم ليعبرون كل يوم أو كل ساعة عن وحدتهم هضه بما يفرضه الاسلام من مظاهر الوحدة في الدين . إنهم يشهدون بكل لغة أو بدون لغة بأن : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله . ويصلون جميعاً خمس مرات كل يوم مستقبلين قبلة واحدة أياً كانت مواقعهم من الأرض . ويصومون جميعاً شهراً واحداً معيناً من كل عام هو شهر رمضان ، حتى لو كانوا يعيشون في بقاع يقتسم عامها الليل والنهار . ويؤدون الزكاة

. ويحج كل قادر منهم في وقت واحد من كل عام إلى مكان واحد حيث يلتقون مجردين من كل مظاهر التمييز الدنيوي وحيث يؤدون مناسك واحدة . أما الذين لا يؤدون فوض الصلاة أو الصوم أو الزكاة أو الحج عامدين أو ساهين وهم مسلمون ، فإن شعورهم " بالاثم " تصديق لانتمائهم إلى الأمة الإسلامية . فهم جزء من وحدتها ولو كانوا آثمين .  
أليست هذه هي أركان الإسلام الخمسة التي يتحدد بها الانتماء إليه فتتحدد بها الأمة الإسلامية ؟ بلى . الأمة الإسلامية إذن موحدة في دينها . وهي وحدة لاتنقضها ولاتعوقها الدعوة إلى الوحدة العربية أو النضال من أجلها أو تحقيقها .

٥٣ - أما إذا كان المقصود بالوحدة الإسلامية " دولة " واحدة يكون الانتماء إليها مقصوراً على المسلمين فإنها بدعة لا يعرفها الإسلام ديناً ولم يعرفها تاريخ المسلمين قط . فلم يحدث قط أن قامت " دولة " مقصورة على المسلمين دون غيرهم . ولأحتى " دولة " المدينة على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام . فلقد عرفنا من قبل ( فقرة ٢٨ وما بعدها ) أن دستورها ( الصحيفة ) كان ينظم الحياة فيها بين " رعايا " من المسلمين ومن غير المسلمين ، كما عرفنا بعض ما أنزل في القرآن من أحكام تنظم الحياة في مجتمع مشترك بين المسلمين وغير المسلمين ( فقرة ٢ ) . ونعرف أن الرسول عليه السلام قد كتب : " .. للسيد الحارث بن كعب ولأهل ملته ، ولجميع من ينتحل دعوة النصرانية في شرق الأرض وغربها . اعطيهم عهد الله وميثاقه أن أحفظ أفاضيلهم ، وأحمي جانبهم ، وأذب عنهم وعن كنائسهم وبيعتهم وبيوت صلواتهم وأن أدخلهم في ذمتي وأمانتي ، ولا يهدم بيت من بيوت بيعهم ، ولا يدخل شيء من بنائهم في شيء من أبنية المساجد ولأمانزل المسلمين ، فمن فعل ذلك فقد نكث عهد الله وخالف رسوله " . وكان قد كتب بمثل هذا عهداً لنصارى نجران . فلما تولى أبو بكر الخلافة كتب اليهم مؤكداً عهده : " هذا ما كتب به عبد الله أبو بكر خليفة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل نجران . أجارهم بجوار الله ، وذمة رسوله على أنفسهم وأرضهم ولمتهم وأموالهم وحاشيتهم ، وعبادتهم ، وغائبهم ، وشاهدهم ، وأساقفتهم ، ورهبانهم ، وبيعتهم ، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير " . فلما تولى عمر بن الخطاب الخلافة بعد أبي بكر كتب إلى نصارى المدائن وفارس : " .. أما بعد فإني اعطيتكم عهد الله وميثاقه ، على أنفسكم وأموالكم وعيالكم ورجالكم وأعطيتكم أمانتي من كل أذى ، والزمتم نفسي أن أكون من ورائكم ذابياً عنكم كل عدو يريدني بسوء وإياكم .. وأن أعزل عنكم كل أذى " . وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بإجلاء اليهود من المدينة فإن ذلك لم يكن حكماً بأن تكون المدينة خالصة للمسلمين مقصورة عليهم ، ولكن جزاء إخلالهم بدستور المدينة الذي ارتضوه . وآية هذا أنه لم يحكم بإجلائهم جملة ودفعة واحدة ، بل حكم بإجلاء من خانوا منهم ، بني قينقاع وبني النضير . ثم إنه لم يأمر بإجلائهم عن الجزيرة العربية أو من حيث يوجدون ، بل استجاب إلى طلبهم أن يكون جلاؤهم عن المدينة إلى خيبر . أما الذين لم يخونوا مثل بني قريظة فلم يحكم بإجلائهم وبقوا في المدينة إلى أن خانوا في غزوة الخندق فحكم بإجلائهم هم الآخرين . وإذا كان الخليفة الثاني عمر بن الخطاب قد أمر بإجلاء غير المسلمين من الحجاز ، واعتبره أرضاً مقدسة لاتجوز الإقامة فيها لغير المسلمين فإن الحجاز لم يكن في عهد عمر إلا جزءاً من " دولته " . وهو الذي سافر من المدينة إلى بيت المقدس ليعاهد المسيحيين هناك عهده المشهور بما يؤمنهم على أنفسهم وأموالهم ودينهم في ظل دولة الخلافة التي كان فيها أميراً للمؤمنين . لا معنى ، إذن ، لوحدة إسلامية يكون الانتماء إليها مقصوراً على المسلمين .

٥٤ - أما إذا كان المقصود " بالوحدة الإسلامية " دولة واحدة يكون لها وحدها الولاية والرعاية والحماية على كل المسلمين في الأرض حتى تتسق وحدة الدولة مع وحدة الأمة فتلك بدعة أخرى لا يعرفها الإسلام ديناً ولم يقف عندها تاريخ المسلمين قط . فمنذ ما قبل الهجرة إلى المدينة أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضاً من أوائل المسلمين بالهجرة إلى الحبشة ؛ فهاجروا إلى الحبشة ليكونوا في كنف دولة عليها حاكم من أهل الكتاب أكثر أمناً على دينهم وأفسهم من اضطهاد قريش في مكة . ثم إنه إلى أن تمت الهجرة إلى المدينة لم يكن للمسلمين دولة ، ولم يحل هذا دون الدعوة إلى الإسلام وممارسة مناسكه . ثم

انه بعد الهجرة وإقامة دولة المدينة على أرضها بحدودها لم يجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ثمة تلازماً بين حدود الدولة وحدود الدعوة ، فأرسل إلى هرقل وكسرى والمقوقس والنجاشي تلك الرسائل التي أشرنا إليها من قبل ، يدعوهم فيها إلى الاسلام ولم يدعهم إلى أن يكونوا مع المدينة دولة واحدة . أولو قد آمن كسرى أو هرقل أكان مقضياً أن تنضم امبراطورية الروم وامبراطورية الفرس إلى دولة المدينة ؟ كيف اذن دعاهما الرسول إلى الاسلام من قبل أن يعدّ عدته ليحكم امبراطوريتين ؟ ثم إن عمر بن الخطاب ، الخليفة الثاني ، قد أبرم مع الفرس معاهدة صلح بعد أن فتح سعد بن أبي وقاص مدينة " المدائن " على أثر انتصاره الساحق في موقعة القادسية ، وكان من بين ما أرتضاه أمير المؤمنين في تلك المعاهدة أن تكون سلسلة الجبال التي تلي العراق شرقاً حدوداً " دولية " بين دولة الخلافة وامبراطورية الفرس . والتزاماً بتلك المعاهدة أصدر أمير المؤمنين أوامره بالألا تجتاز جيوش المسلمين تلك الحدود . هذا ما أرتضاه عمر بن الخطاب حدوداً للدولة . فهل أرتضى أمير المؤمنين ، أو كان يمكن أن يرتضي ، أن تكون تلك حدود الدعوة أيضاً ؟ . ثم إنه منذ خلافة عمر بن الخطاب كان الدين الاسلامي قد بدأ في الانتشار خارج الدولة إلى درجة لم يكن يعرف ، حتى الخلفاء ، مداها . فنرى أنه بينما كان الخليفة العباسي القائم بأمر الله مذعوراً من نبا الغزو المغولي المنذفح نحو دولته قادماً من شمال وسط آسيا حيث إقليم بحيرة بيكال مكتسحاً ما يليه غرباً بما فيها فارس ، إذا به يعرف من رسالة قائدهم طغرل بك مالم يكن يعرفه : إنهم مسلمون . فيتصل بهم ويتصلون به ( ١٠٥٥ م ) ويستعين بهم في شؤون دولة الخلافة فيصبحون فيها دولة داخل الدولة ، هي دولة السلاجقة . ممن بلغتهم الدعوة فأصبحوا مسلمين ؟ لأحد يدري . فقد كان الرحالة والتجار المسلمون يبشرون بالاسلام ويدعون اليه بعيداً عن حدود دولة الخلافة ويقدمون ، بعد آياته ، نماذج من أنفسهم للانسان المسلم فيهتدي إليه كثيرون . إن مئات الملايين من المسلمين اليوم ، في الهند والصين وماليزيا واندونيسيا والفلبين والاتحاد السوفياتي وشرق أفريقيا ومئات الجزر المتناثرة في المحيطات .... الخ ، كل هؤلاء وأسلافهم وأسلاف أسلافهم لم يهتدوا إلى الاسلام في ظل دولة الخلافة أو بفعلها منذ أن نشأت في عهد أبي بكر إلى أن انقضت ، ولم يكونوا يوماً من رعاياها ، ولا زعم أي خليفة انهم رعاياها . وهم هم الذين يكونون اليوم الأغلبية من الأمة الاسلامية ألا نرى في هذا وحده تصديقاً واقعياً لما جاء في القرآن من أن الاسلام رسالة إلى الناس جميعاً ؟ . ألا نرى قدرة ضوء الشمس يصل إلى كل الأركان بدون اصطناع في قوة عقيدة الاسلام على الاقناع بدون دولة مصنوعة ؟ لماذا ، إذن ، يصطنع بعض المسلمين تلازماً بين الاسلام والدولة فيحسبون الاسلام في دولة ؟ إذن ليس ثمة تلازم بين وحدة الأمة الاسلامية ودولة واحدة لكل المسلمين .

٥٥ - إن " الوحدة الاسلامية " في دولة بهذا المعنى هي التي كنا نعنيها عندما قلنا بأننا لسنا على يقين بأنها ممكنة لافي هذا العصر ولا فيما يمكن توقعه من مقبل العصور . يكفي لمن يظن أنها ممكنة ، أو متوقعة الامكان ، أن يتصور أن إقامة دولة إسلامية واحدة تكون لها الولاية والرعاية والحماية على كل المسلمين لن يحتاج إلى ما هو دون غزو الكرة الأرضية بكل دولها لفرض سيادة الدولة الاسلامية الواحدة على مئات الملايين من المسلمين المقيمين في أنحاء الأرض جميعاً . ثم يكون على هذه الدولة الاسلامية الواحدة أن تتربص بكل إنسان يهتدي إلى الاسلام ديناً لتفرض عليه ولايتها ورعايتها وحمايتها . وقد تكون على الدول الأخرى ، إن بقيت دول أخرى ، أن تساوي بين اعتناق الاسلام ديناً وبين الخيانة العظمى للوطن في عقوبة الاعدام . أو قد يكون أيسر سبيل لمن يريد أن يتحرر من الأعباء الوطنية التي يفرضها عليه انتماؤه إلى دولته مثل الجنديّة أو الضرائب .. الخ ، أن يتظاهر باعتناق الاسلام ديناً ثم يستدعي " دولته " الاسلامية لحمايته فيكون على الدولة الاسلامية أن تضع شروطاً لمن تعترف به مسلماً غير ما وضعه الله ، كما فعل والي خراسان المدعو أشرس حين كثر دخول الناس في الاسلام فقلّت حصيلة الجزية فلم يعترف بإسلامهم وفرض الجزية عليهم وهم مسلمون ( ٧٦٣ م ) فكانت فتنة " المرجئة " . فإن لم يكن هذا ولاذاك فإن الدولة الاسلامية بهذا المعنى لن تقبل أقل من أن يكون للمسلمين في كل دولة " امتيازات " الاعفاء من الولاء للدولة التي يقيمون فيها فلا يخضعون لقوانينها ولا يحاكمون أمام قضائها .

شيء مثل تلك " الامتيازات " التي فرضتها الدول الأوروبية على الدولة العثمانية والتي أدت في النهاية إلى التخريب الفكري والخلقي لأصحابها ، والمذلة والهوان والحيث لرعاياها من غير "الممتازين " . في كل هذه الحالات لن يكون الايمان هو السبيل إلى الاسلام ، بل المداهنة والغش والنفاق ، وهو مرفوضه الاسلام منذ عرفه في بداية الرسالة ( قالت الأعراب آمناً قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم ) { الحجرات : ١٤ } . ( إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً ) { النساء : ١٤٢ } . ( إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيراً ) { النساء : ١٤٥ } . وفي كل هذه الحالات لن يكون الاختيار الحر هو السبيل إلى الاسلام بل الاكراه ، وهذا مايرفضه الاسلام . ( لا إكراه في الدين ) { البقرة : ٢٥٦ }

## إنها دولة أوهام لا دولة إسلام

٥٦ - وإنما لانكاد نصدق أن من بين دعاة الوحدة الاسلامية من يقصد بها - جاداً - واحدة من دولتي الأوهام : أن تكون مقصورة الانتماء على المسلمين أو أن تكون شاملة الولاية على كل المسلمين . لأننا لانعرف كيف يمكن أن يكون في عقل يعرف الاسلام مكان لمثل هذه الأوهام . ولكن الحديث العام بدون حدود ، المطلق بدون قيود عن الوحدة الاسلامية على مسمع من الشعب العربي قد يثير من الأوهام ماخالط وعيه ، أو قد ينسج من الأحلام المستحيلة مايشد انتباهه بعيداً عن الآمال الممكنة . فأردنا أن نزيح عن موضوع الحديث بعض الأوهام التي يثيرها المتحدثون . ثم نعيد السؤال لنتذكر أصل موضوع الحديث : ماهو المقصود على وجه الدقة من تعبير الوحدة الاسلامية ؟

## دولة الخلافة

٥٧ - إن كان المقصود دولة واحدة تضم أغلب المسلمين وترعى المسلمين وغير المسلمين فيها رعاية الاسلام لهم كما كان الأمر في دولة الخلافة منذ الخلقة الأول أبي بكر حتى الخليفة الأخير عبد المجيد الثاني ، فإننا نقول إن دولة الخلافة تلك التي ماتزال ذكراها تعشعش في رؤوس بعض المسلمين ، لم تكن إسلامية في عصرها ، ولاهي ممكنة في هذا العصر .

كيف لم تكن دولة الخلافة حتى في أيام الخلفاء الراشدين دولة إسلامية ؟

هذا السؤال الاستنكاري الذي نتوقعه ذو أسباب مشروعة ، فلا أحد يستطيع أن ينكر أن تاريخ الاسلام بدأ دعوة ثم لم يلبث أن أقام المسلمون لهم دولة في المدينة ينتمون إليها وينتمي إليها غيرهم . وأن قد كان لتلك الدولة دستور عرفناه باسم الصحيفة ، وكان لهم حاكم هو الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأنه كان يمارس في المدينة سلطات القادة في الدول : فيجند الجيش ويعين الأمراء ويبرم المعاهدات ويجبي الضرائب من زكاة وجزية ، ويوزع الفيء .. وكان - كما عرفنا - يحكم بإجلاء من يخونون الدولة خارج حدودها ويقود المدافعين عن تلك الحدود ضد الغزو الخارجي . كل هذا واضح الدلالة على أن قد كانت المدينة " دولة " وكان الرسول حاكماً . ثم إن أحداً لا يستطيع أن يجهل أو يتجاهل إجماع المذاهب الاسلامية من أول أهل السنة إلى الخوارج ومابينهما من معتزلة وشيعة ومرجئة على وجوب قيام " إمام " على رعاية شؤون المسلمين . ثم إن كل مجادلة تنكر علاقة الاسلام ديناً بالدولة حكماً ليست إلا سفسطة تسقط إلى مستوى الجهالة إذا ماذكرت آيات القرآن التي تنظم الزواج والطلاق والبنوة والميراث وحقوق القرابة وتحدد الجرائم ، وتعين لبعضها نماذج من العقوبة ، وتبيح المعاملات إلا في بعض الأموال كالخمر ، وتأمّر باحترام العقود إلا إذا كانت وليدة إكراه ، وتحمي أموال القصر حتى يبلغوا سن الرشد . ثم تأمر بجمع الزكاة من أصحاب الأموال لتعيد توزيعه على من هم في حاجة إليه .... الخ . إن الاسلام يلزم

المسلمين بنظام عام من العلاقات فيما بينهم والعلاقات مع غيرهم . وهو نظام اجتماعي ليس متروكاً لاختيار الأفراد لأنه ليس متعلقاً بأي فرد فيلتزمه أو يتركه على مسؤوليته في الدنيا والآخرة ، بل متعلق بالحياة في مجتمع أفراد عليهم جميعاً أن يلتزموه راغبين أو كارهين . وأينما قام نظام ملزم للعلاقات بين الأفراد في المجتمع قامت الضرورة الاجتماعية لمن يقوم على حفظ هذا النظام وإلزام الأفراد به وما يقتضيه الإلزام من تشريع وإدارة وقضاء وتنفيذ وردع . أي - باختصار - تقوم الضرورة الاجتماعية للدولة . تلك هي مجمل الحجج التي ساندت وتساند الرأي الحق في علاقة الإسلام بالدولة وتحيل المجادلة فيه إلى مجرد سفسطة .

ومع ذلك فإن دولة الخلافة لم تكن إسلامية في عصرها .

## لماذا ؟

٥٨ - إن الأسباب بسيطة وبدئية . وما عتد بساطتها وأفسد بدايتها إلا الذين راحوا يفتشون في كتاب الله عن آية تلزم المسلمين بدولة الخلافة ، والذين أنكروا دولة الخلافة لأنهم لم يجدوا في كتاب الله آية تلزم المسلمين بها . والحق أن دولة الخلافة لم تكن دولة إسلامية كما أنها لم تكن دولة غير إسلامية . لأن ماهو إسلامي لا يكون كذلك إلا إذا كان فرضاً أو واجباً وما هو غير إسلامي لا يكون كذلك إلا إذا كان محرماً أو مكروهاً . أي أن يكون في الإسلام أمر به أو منع له . أما إذا كان مباحاً لاختيار المسلمين : إن شاءوا أخذوا به وإن شاءوا تركوه فمسؤولية اختياره أو تركه عليهم وحدهم ولا ينسب اختياره أو تركه إلى الإسلام . وقد كان هذا شأن دولة الخلافة منذ أبي بكر . ختم القرآن ولم يأمر بها ولم ينه عنها . وتوفي الرسول عليه الصلاة والسلام وما أوصى باختيار ، أو عدم اختيار خليفة من بعده . وعندما قال إن الأنبياء لا يورثون قطع كل شك في أن أحداً من بعده لن يخلفه في شيء . لا الرسالة ولا الحكم ولا المال .

ولكنه ترك في المسلمين كتاب الله ، وفي كتاب الله احكام عدة لنظام عام لعلاقات الأفراد في المجتمع كما ترك فيهم تجربة حية من " دولة " المدينة التي كان هو حاكمها فكانوا من بعده يواجهون ضرورة بقاء الدولة . وهي ضرورة اجتماعية . كانت كذلك قبل الإسلام وستبقى كذلك في كل مجتمع ولو لم يكن فيه مسلمون . ولقد كان الإسلام وما يزال فداً من بين الأديان والنظم في إقرار الضرورات وتغليب أحكامها حتى على أحكام المحظورات . وهكذا لم يكن قيام " دولة " في المدينة أو ما بعد هذا فرضاً من فروض الإسلام خاصاً بمجتمع من المسلمين دون باقي المجتمعات حتى يقال " للدولة " آية دولة ، انها فرض أو واجب أو ضرورة إسلامية . بل جرى المسلمون على ما جرت عليه ، وما تزال تجري عليه ، كل المجتمعات لمواجهة ضرورة قيام من يلي " الأمر " المشترك بين أفراد الجماعة ويرعى الحدود بينهم . أما ما جاء في سورة النساء : ( إن الله يأمركم إن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، إن الله نعماً يعظكم به ، إن الله كان سميعاً بصيراً . يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً ) { الآية ٥٨ ، ٥٩ } ، فإن قصارى ما يمكن أن يتصل منه بموضوع " الدولة " أنه ينظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين فيها ، فيأمر الأخيرين بطاعة الأولين ( أولي الأمر ) مادام الأولون على طاعة الله والرسول ، فإن تنازعوا احتكموا جميعاً إلى القرآن والرسول . ولكن ليس في القرآن ما يأمر بإقامة " دولة " معينة .

" الدولة " آية دولة ، إذن ، ضرورة اجتماعية وليست ضرورة إسلامية . وصدق علي بن أبي طالب حين قال " لا بد للناس من إمارة برّة أو فاجرة " .

٥٩ - في مواجهة الضرورة الاجتماعية لبقاء " الدولة " التي فقدت حاكمها بوفاة الرسول تشاور قادة المسلمين واختلفوا . ونعلم من أمر ذاك الخلاف وما انتهى إليه انه كان مظهرًا للصراع بين علاقة الانتماء إلى " الشعب " حديث التكوين وبقياء علاقات الانتماء القبلي التي كانت ماتزال كامنة لم تستأصل بعد . صراع جيل على الانتماءين . الانتماء القبلي منذ مولده والانتماء القبلي منذ الهجرة . وسيعود ذاك الصراع إلى الظهور من مكنه مرات أخرى بعد ذلك كلما عرض أمر اختيار أمير للمؤمنين .

هكذا بادر سعد بن عباد زعيم الخزرج والمتحدث باسم الأنصار إلى الاجتماع بهم في سقيفة بني ساعدة ، قبل أن يدفن النبي ، فاختره الأنصار للامارة . فجاء إليهم قادة المهاجرين وهناك تناظروا فتفاضلوا في أمرين يشير كل منهما إلى إحدى علاقتي انتماء المتصارعتين : القبليّة والوطنية . فالمهاجرون - عند أبي بكر - هم " أول الناس إسلاماً " و " عشيرة رسول الله " . أما الأنصار - عند سعد بن عباد - فلهم " سابقة في الدين وفضيلة في الاسلام ليست لقبيلة في العرب " . أما الامارة - عند علي بن أبي طالب - فلاهل البيت : " لاتخرجوا سلطان محمد في العرب من داره وقعر بيته إلى دوركم وقعر بيوتكم ، وتدفعون أهله عن مقامه في الناس وحقه ، فوالله ، يامعشر المهاجرين ، لنحن أحق الناس به " . وانتهى التناقض بين طرفي الصراع بحل " جدلي " ، فقد بويع بالخلافة أفضل واحد من عشرة كانوا بمثابة الحكومة في دولة المدينة . " كانوا أمام الرسول في القتال ووراءه في الصلاة " . وقد كان أولئك العشرة معروفين باسم " المهاجرين الأولين " وإن لم يكونوا أوائل المهاجرين . انهم أبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وطلحة بن عبد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد ، وأبو عبيدة بن الجراح ، وكلهم من قريش . اختير من بينهم أبو بكر فكان أول خليفة . وهو خليفة بمعنى أنه تولى الحكم بعد وفاة الرسول ولكن - وهذا على أكبر قدر من الأهمية - ليس بمعنى انه تلقى الحكم منه نصاً أو وصية أو ميراثاً . وعندما يلي عمر بن الخطاب الأمر من بعده لن يقبل أن يقب بالخليفة لأن ذاك أبو بكر ، ولا بخليفة الخليفة لأن ذاك يطول - كما قال - ويختار لقب أمير المؤمنين " ويكون أول من لقب به .

على هذا الوجه نشأت " دولة " الخلافة ، بعد انقطاع الوحي وبعد انقضاء السنّة كليهما . وكان مصدرها الوحيد هو اختيار قادة المسلمين بعد وفاة الرسول . وهو اختيار جاء بعد خلاف وصراع وتفاضل على أسس خالطتها العصبية القبليّة . وما كان لصحابة رسول الله أن يتفاضلوا على تلك الأسس أو أن يختلفوا في الخلافة لو كان في الاسلام حكم بها . ولن يلبث كثير من أولئك الصحابة أنفسهم أن يختلفوا فيها ويقتتلوا عليها بعد وفاة الخليفة الرابع عثمان بن عفان وتكون فتنة . ويتأكد بذلك أن " دولة الخلافة " لم تكن إسلامية وإلا لما اختلف فيها حتى القتال ، أصحاب رسول الله وأعلم الناس بالقرآن والسنّة .

هذا عن نشأة دولة الخلافة . فماذا عن تكوينها ؟

٦٠ - إن عناصر تكوين " الدولة " ثلاثة : الأرض والشعب والسيادة . نعني سيادة الشعب على الأرض ، التي تمارسها الحكومة ، فتسمى حينئذ سلطة .

أما عن الأرض ، فقد كانت " دولة " الخلافة على مدى سيادتها الطويلة غير ثابتة الحدود . كانت حدودها تتبع أقدام جيوشها فتقف حيث تقف ، وتمتد حيث تتقدم ، وتنحسر حيث تتقهقر . ولقد بدأت من المدينة ثم الجزيرة العربية ، ومازالت تتسع حتى وصلت يوماً إلى حدود فرنسا في غرب أوروبا ، وحدود النمسا في شرقها ، وحدود الصين والهند وروسيا في آسيا ، بالإضافة إلى كل مانعرفه الآن باسم الوطن العربي الذي لم ينتقص منه شيء منذ الفتح العربي الاسلامي حتى بداية القرن التاسع عشر ؛ وبالتالي كان الأكثر استقراراً على مدى قرون طويلة . أما مايلي في جميع الاتجاهات فقد خرجت منه أقطار وأضيفت إليه أقطار . وكان " السيف " هو الفيصل فيما خرج وما أضيف ، لأنه هو الذي كان يخط الحدود الفاصلة .

ومن هنا كانت دولة الخلافة منذ بدايتها حتى نهايتها دولة " مقاتلة " ولانقول " عسكرية " حتى لا يختلط مانريد من بيان علاقاتها الخارجية بما لانريد من بيان علاقاتها الداخلية . نريد أن نقول إنها كانت دولة "مقاتلة" بمعنى محاربة ، غزواً كلما استطاعت ودفاعات بقدر ماتستطيع . وكان القتال أو " الجهاد " نشاطاً مستمراً يشترك فيه كل الرعايا متطوعين أو مجندين ، وتشترك في التعبئة له كل الولايات ، ولو كان عليها ولاية " متمردون " . ولقد اتخذ بعض المنافقين الأوربيين من ذلك التاريخ حجة يزعمون بها أن الاسلام قد فرض بالسيف لبالدعوة . وأجهد بعض المسلمين أنفسهم في محاولة تبرئة الاسلام من تلك التهمة الظالمة . وكان الطرفان فيما ذهباً إليه مخطئين . لأن ارتباط الحدود بالغزو أو الدفاع ، وبالتالي كون الدولة " مقاتلة " لم يكن اختياراً اسلامياً بل كان إحدى خصائص الدولة في عصر الخلافة . أية دولة . فكان محتوماً على دولة الخلافة أن تكون دولة مقاتلة لتبقى .

أما عن الشعب فلم يثبت عدداً ولو عند أرقام الشعوب ، بل كان يتبع امتداد الحدود وانحسارها . وقد ضمت دولة الخلافة مئات التجمعات والجماعات البشرية من قبائل وشعوب وأمم مختلفة في الجنس واللون والعادات والتقاليد والأديان أيضاً . وخرج منها عشرات من تلك التجمعات والجماعات . ولم يستقر فيها بدون خروج أو دخول إلا تلك الشعوب التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم الأمة العربية . ولم يكن تعدد الشعوب اختياراً اسلامياً بل كان إحدى خصائص الدولة ، أية دولة ، في عصر الخلافة ، فكان محتوماً على دولة الخلافة أن تضم شعوباً وأمماً شتى .

أما عن السيادة ، ونعني بها سيادة الشعب على الأرض ، فقد كان تمثلها وتجسدها قيادة مركزية واحدة هي شخص " الخليفة " . وكان يحدث كثيراً أن يتمرد على الخليفة من يطمعون في توليها دونه ويدعون - بحجج شتى - انهم أولى بها منه ، وينشئون من تلك الحجج مذاهب وأفكاراً . كما تمرد معاوية بن أبي سفيان في عهد الخليفة علي بن أبي طالب ( ٦٥٧ م ) وانتصر ، فبدأت به ولاية أسرة الأمويين . وكما تمرد أبو العباس السفاح في عهد مروان الثاني ( ٧٤٩ م ) وانتصر ، فبدأت به ولاية أسرة العباسيين . وكما تمرد عبيد الله بن محمد المهدي في المغرب في عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله ( ٩٠٩ م ) وانتصر ، فبدأت به ولاية الفاطميين التي شملت كل المغرب العربي ومصر والشام ، وكانت القاهرة عاصمتها .. الخ ، ولكن بالرغم من كل هذا ، وحتى حينما كان ثمة " خليفتان " في أيام الفاطميين ، كانت دولة الخلافة واحدة والسيادة فيها واحدة يمثلها خليفة واحد . ذلك لأن " شرعية " الولاية كانت لخليفة واحد ، وكان كل من يصل ، بطريقة أو بأخرى ، إلى مركز الخلافة ينكرها على غيره ولو كان غيره متوليها فمنكرها على الآخر . كان لا بد لأي خليفة أن يدعيها لنفسه وينكرها على غيره . ولم يكن ذلك اختياراً اسلامياً ، بل كان إحدى خصائص الدولة ، أية دولة ، في عصر الخلافة ، فكان محتوماً على دولة الخلافة أن تكون ذات قيادة مركزية واحدة ولو كانت قيادة اسمية .

أما عن نظام الحكم فقد كان يتولى الخلافة من يختاره القادة مبايعة في عهد الخلفاء الراشدين ، ثم استقرت الخلافة ميراثاً فيما تلا ذلك من عهود لاتقطعها إلا ثورة تتولى بها أسرة جديدة فيكون الأمر فيها وراثته . ولكن حتى وهي وراثته ، كان لا بد من أن تم لها طقوس البيعة من مجموعة محدودة من البارزين في الدولة . وكانت الدولة مقسمة إلى إمارات أو ولايات أو ايلات في عهد العثمانيين . يعين الخليفة لالاتها وأمراءها ويعين بجوار كل وال وأمير " قاضياً " ليحكم بين الناس بما أنزل الله . وكانت واردات الدولة من الزكاة والخراج ( ضريبة الأرض ) والجزية . أما فيما عدا ذلك فقد كان الولاية أو الأمراء على أكبر قدر من الاستقلال الذاتي عن الخليفة بإدارة ولاياتهم أو إماراتهم . وقد حدث كثيراً أن أغرى هذا الاستقلال الذاتي بمحاولة الاستقلال الكامل مثل مافعل الحمدانيون في شمال الجزيرة والشام ( ٩٢٩ م ) والطولونيون في مصر ( ٨٦٩ م ) والادارسة في المغرب ( ٩٧٤ م ) وبني الأغلب في تونس ( ٨٠٠ م ) . كما حدث أن أصبح الوزراء من حول الخليفة هم الحاكمين باسم الخليفة يأمرونه فيأتمر كما كان الأمر بين سلاطين السلاجقة من بني بويه وخلفاء من العباسيين على مدى قرن كامل ، حمل خلاله أحدهم ، بأمر

الخليفة ضد الدولة ، لقب " ملك الشرق والغرب " . ولم يكن كل هذا اختياراً إسلامياً . بل هكذا كان نظام الحكم في الدولة ، أية دولة ، في عصر الخلافة . فكان محتوماً على دولة الخلافة أن يكون نظام الحكم فيها على ما قدّمنا .

لماذا ؟

٦١ - لقد أجهد كثير من الكُتّاب أنفسهم وهم يحاولون أن يردّوا خصائص دولة الخلافة إلى الإسلام لتصبح "النموذج" الإسلامي للدولة . وما يزال بعض دعاة الوحدة الإسلامية يجترونها ذكراها ويحلمون بعودتها لأنهم يرونها الدولة الإسلامية النموذجية . وليس في كل هذا شيء من الحقيقة . إنما أخطأ الذين قالوا إن دولة الخلافة دولة إسلامية أو إنها النموذج الإسلامي للدولة لأنهم عزلوها عن تاريخها ونموذج " الدولة " في عصرها - وما سبق عصرها أيضاً - لتكون " خاصة " بالإسلام فتستحق أن يقال لها دولة إسلامية . وهي لم تكن كذلك على أي وجه ، بل كانت واحدة من دول عديدة متعاصرة وسابقة تحمل جميعاً الخصائص ذاتها : الأرض غير ثابتة الحدود ؛ الخليط من الشعوب ؛ القتال المستمر ؛ القيادة المركزية الواحدة ؛ الصراع على القيادة المركزية ؛ الولايات المستقلة ذاتياً ؛ تمرد أمراء الولايات على القيادة المركزية ؛ وحتى نظام جباية الأموال . يكفي أن نضرب مثلاً واحداً من تلك الجباية . لقد كانت الزكاة ( او الاعشار ) التي تجبى من الأغنياء وتخصص للانفاق في حماية الدولة وأجور المدافعين عنها ومساعدة المحتاجين معروفة في الامبراطورية الرومانية . وكانت ضريبة الأرض ( الخراج ) معروفة فيها كذلك . أما الجزية ( ضريبة الاعناق ) فقد كانت معروفة في الامبراطورية الفارسية . ذلك لأن دولة الخلافة لم تكن إلا واحدة من نموذج " الدولة " السائد في عصرها - وما قبله - وهو ما يعرف باسم " الامبراطورية " . كل ما يميزها هو المضمون الحضاري لنشاط الدولة ، وهو مضمون إسلامي لا شك فيه .

### الامبراطورية

٦٢ - نحتاج إلى أكبر قدر من بساطة التعبير عن موضوع معقد لنعرف كيف أن دولة الخلافة كانت امبراطورية فنعرف أنها لم تكن إسلامية ثم نعرف ونتأكد من أنها غير ممكنة القيام في هذا العصر . حينئذ نكون قد طهرنا عقول بعضنا من فكرة ماتزال تعيش فيه ، تعبر عن وجودها من حين إلى حين ، تحت شعار الوحدة الإسلامية مما يسهل علينا المتابعة أن نتابع تطور " الدولة " في علاقتها بتطور المجتمعات . وأن نركز انتباهنا على عنصر " الأرض " بالذات وتطور علاقة الدولة به . ثم أن نتذكر أن كل ذلك التاريخ الذي امتد مئات القرون كان يجري في ظل قاعدة شرعية مستقرة . شرعية لدى كل المجتمعات ، مستقرة فيما بينها جميعاً كقاعدة لعلاقة الدولة بالأرض . تلك القاعدة هي ما يعرف باسم " حق الفتح " . وهو حق لم يتفق المجتمع البشري على إنهاء شرعيته إلا عام ١٩١٩ حين وضع عهد عصبة الأمم على أثر الحرب الأوروبية الأولى . أما قبل ذلك ، وعلى مدى التاريخ فقد كان الاستيلاء بالقوة على أية أرض يكسب الفاتحين حق ملكيتها وضمها إلى ممتلكاتهم . وهو حق يعرفه الغالب ، ويعترف به المغلوب ، ويقره الذين لم يكونوا طرفاً غالباً أو مغلوباً .

٦٣ - في ظل هذا الحق بدأ تاريخ المجتمعات أسراً وعشائر وقبائل متقاتلة على الاستيلاء على مواقع المراعي والصيد ومواطن الأرض الخصبة في أودية الأنهار ، حيث موارد المياه دائمة لانتضب ، وحيث ثمار الأرض ماثوقة النمو لاتغيب ، بدأ استقرار الجماعات القبلية التي أدركتها أولاً . استقرت شعوباً ، وبدأت في تكوين حضارتها فتكونت مجموعات متناثرة من " الممالك " في كل مكان صلح للزراعة بفعل ماء نهر أو ماء مطر . نموذجها مصر ومابين النهرين . في الأولى قامت الحضارة الفرعونية وفي الثانية قامت الحضارة البابلية . غير أن استقرار بعض الشعوب على الأرض الخصبة لم يكن يعني - عند المجتمعات القبلية التي لم تستقر بعد- أنها قد تحصنت دون " الفتح " بمن استقر عليها . بالعكس . كانت

تلك بداية حروب أوسع نطاقاً وأكثر شراسة من الحروب القبلية . كان عصر غزو القبائل للممالك وعصر مطاردتها أيضاً . حتى أنك لترى أينما وجهت البصر قبيلة مقاتلة تعتدي على حدود قبيلة أخرى أقل منها استعداداً للقتال ثم تستقر في أرضها مؤسسة " دولة " الى أن تزيحها قبيلة أخرى كما قال أحد المؤرخين . هكذا يحدثنا التاريخ عن تعرض مصر وما بين النهرين لغزوات القبائل الأكادية ( ٢٠٠٠ ق.م ) والهكسوس ( ١٧٥٠ ق.م ) والهامورية ( ١٢٠٠ ق.م ) والآشورية ( ٨٠٠ ق.م ) والميدية ( ٧٠٠ ق.م ) .. الخ . كما يحدثنا عن قبائل الهون التي اجتاحت " العالم " تقريباً ( ٣٥٥ م ) ودفعت أمامها مجموعة من القبائل التي كانت تتجول في أوروبا : التورنجية ، والبرغندية ، والانكليزية ، والسكسونية ، والقوط ، والوندال ، والألمان .. الخ . فتقع تلك القبائل على جسم الامبراطورية الرومانية وتمزقها تمزيقاً ... بينما يكون فرع آخر من قبائل الهون قد مزق جسد الصين وفارس .

في المقابل يحدثنا التاريخ عن القادة " العظام " من مصر وما بين النهرين والصين والهند وروما ووادي الدانوب ، فنلاحظ أن " عظمتهم " قد قامت على أساس واحد هو انتصاراتهم الساحقة " خارج حدودهم " ، أي وهم يطاردون القبائل المغيرة الى مراكز تجمعاتها ، ويضمون تلك المراكز الى الأرض التي انطلقوا منها .

٦٤ - لم تكن الأرض ، أية أرض ، تخص إلا من استولى عليها . وهي لاتخصه إلا إلى المدى الذي يستطيع أن يدافع عنها . فاندثر من الممالك وتكونت " دول " بالغة الاتساع هي " الامبراطوريات " . منها الامبراطورية الهيلينية التي بدأت بغزو الاسكندر الأكبر آسيا الصغرى ( ٣٣٤ ق.م ) ثم غرب آسيا وفارس والهند ومصر . وحين مات عام ٣٢٣ ق.م . سئل لمن يترك ملكه فردد شعار العصر كله : " لمن هو أعظمكم قوة " . ومنها الامبراطورية الرومانية التي كانت مؤلفة من نحو مائة شعب منذ أن تحولت من مملكة الى امبراطورية على يد أغسطس ( ٢٧ - ١٤ ق.م ) وشملت كل أوروبا تقريباً وغرب آسيا وشمال أفريقيا ، واستمرت ٥٠٠ سنة . ثم مزقتها القبائل لتعود تحت حكم البابوات فعلياً والأباطرة اسماً منذ شارلمان ( ٨٠٥ م ) حتى قضى عليها نابليون عام ١٨٠٦ ليكون قائداً لامبراطورية جديدة . ومنها الامبراطورية الفارسية التي شملت كل الأرض من أول اليونان حتى الهند وبقيت إلى أن ظهر الاسلام . ومنها امبراطورية الصين تحت حكم أسرة الهان التي استمرت ٤٠٠ سنة ( ٢٠٢ ق.م - ٢٢١ م ) ثم مزقتها القبائل الغازية لتعود امبراطورية مرة أخرى تحت حكم اسرة التانج وتبقى ٣٠٠ سنة ( ٦١٨ - ٦٠٩ ) . ثم مزقتها جحافل المغول ليقم فيها أحد قادتهم ، قوبلاي خان ، امبراطورية جديدة . ولقد بقيت الامبراطورية الصينية تحت أسرة مانشو تأخذ الجزية من منغوليا ومنشوريا وتركستان وبورما ونيبال وكوريا حتى أواخر القرن الثامن عشر . وآخرها الامبراطورية العثمانية . بدأت عام ١٣٢٤ وأنتهت عام ١٩١٩ .

باختصار ، عندما تكون الأرض متاحة لمن يستطيع أن يستولي عليها يترتب على ذلك عدة نتائج محتومة هي ذاتها الخصائص المحتومة للدولة المسماة " الامبراطورية " . فأولاً لاتكون لها حدود ثابتة بل تتبع حدودها أقدام جيوشها فتقف حيث تقف وتمتد حيث تتقدم وتمتد حيث تتقدم وتتحسر حيث تتقهقر ، إذ هي دولة " مكرهة " على القتال ضد ماتتعرض له الحدود من هجمات وغزوات غير منقطعة . وفي كل مرة توقفت فيه امبراطورية عن القتال أو استرخت وضعفت ، فتك بها وتمزقت أو فقدت بعض أرضها وانكشمت . فكان محتوماً على الدولة " الامبراطورية " أن تكون مقاتلة غزواً أو دفاعاً . وثانياً ، إن هذا الغزو والدفاع لم يكن يسمح لدولة الامبراطورية أن تختار شعبها بل كان عليها ، إن غزت ، إما أن تبيد الشعوب أو تضمها ، وإن انهزمت أن تفقد شعوباً ضمتها من قبل . وثالثاً ، كان محتوماً عليها بفعل أنها مقاتلة دائماً على حدود متسعة وأعداء مختلفين أن تكون تحت قيادة مركزية واحدة تعبىء الجيوش وتسيرها الى حيث المخاطر التي تهدد الحدود ، أو الى حيث الحدود المفتوحة لغزو جديد . وكان اختيار القيادة يتم على أساس الكفاءة الشخصية أو يفوض ميراثاً ، ولكن لابد من استشارة القادة فيه . ورابعاً ،

كانت مهمة القيادة المركزية ( الامبراطور ) اساساً هي إدارة اعباء النشاط القتالي على الحدود غزواً أو دفاعاً ، أو قيادته بالفعل ، فأوكلت إلى ممثلين لها أمر إدارة الأقاليم أو الولايات أو الامارات مكتفية بالزامهم بأن يجمعوا الأموال اللازمة للادارة المركزية وتعبئة الجيوش للقتال . فكانت كل إمارة أو ولاية أو إقليم مستقلاً استقلالاً ذاتياً ، مما أدى في كثير من الحالات ، إلى تمرد الحكام الاقليميين على القيادة المركزية فأضاف إلى اعباء الحروب الخارجية اعباء الحروب الداخلية .

هكذا كانت الامبراطوريات نموذج " الدولة " في العصر الذي سبق دولة الخلافة وعاصرها . ولم يكن في استطاعة المسلمين أن يقيموا في الجزيرة العربية " مملكة " بل كان لابد لهم من أن يقاتلوا عند الحدود الشمالية للجزيرة حتى لاتذهب الجزيرة ضحية الامبراطورية الفارسية أو الامبراطورية الرومانية كما ذهبت ممالك جنوب الجزيرة العربية . ولم يكن في استطاعة دولة الخلافة أن تتوقف عن الفتح عند حدود الجزيرة العربية ، ولقد حاول عمر أن يحول دون فتح مايلي العراق شرقاً بعد فتح المدائن ، ولكن هذا لم يكن متوقفاً على الطرف العربي الاسلامي وحده . ولم يكن من " قوانين " وجود الامبراطوريات ومنها الفارسية والرومانية ، الكف عن القتال قبل أن تصفى " القوة الجديدة النامية " ، فلم يكف العرب المسلمون عن الفتح طالما كانوا قادرين . وحين عجزت الامبراطورية العثمانية توقفت ثم بدأ الدفاع ثم الاقتراع ، إلى أن قسم مابقي فيها من شرائح شرائح على مائدة المنتصرين في الحرب الاوروبية الأولى عام ١٩١٩ . اقتسموه ثم انفقوا في عهد عصبة الأمم على إنهاء مشروع " الفتح " .

٦٥ - لم تكن دولة الخلافة بكل خصائصها ، إذن ، اختياراً اسلامياً . نريد أن نقول إنها ليست نظاماً للدولة مقصوراً على المسلمين ، وليس الاسلام مصدر نظامها . ولكنها نموذج " دولة " ساد الأرض جميعاً عشرات القرون قبل ظهور الاسلام ومئات السنين بعد ظهوره فكان محتوماً على دولة الخلافة أن تكون على نموذج الدولة في عصرها أو ألا تكون . وقد كانت .

٦٦ - هذا النموذج انقضى عصره ولم يعد قابلاً للتكرار . ذلك لأن الحروب القبلية ، والقبلية الشعبية ، التي اسفرت عن " الامبراطوريات " استمرت في شكل حروب " امبراطورية " قروناً طويلة . وفي قلب كل امبراطورية تجاوز عمرها تلك الحروب فلم تنمق ، بقيت مساحة كبيرة أو صغيرة من الأرض بعيدة عن تخريب الحروب التي كانت تدور على الحدود ، فتوفرت للشعب أو الشعوب التي تقيم فيها مرحلة تاريخية طويلة نسبياً من الاستقرار دخلت به ، وفي حماية الدولة الامبراطورية ، مرحلة تكوينها القومي ، أو أتمته ، فأصبحت أمة بما تعنيه الأمة من اختصاص شعب معين بأرض معينة . ومن ناحية أخرى فإن المطاردة القبلية والامبراطورية دفعت مجموعات من القبائل الى حيث قاتلوا عن مواقعهم وظهورهم إلى البحر ، فكان لابد لهم من الانتصار ، فالاستقرار ، فبدأوا في تكوينهم القومي واصبحوا فيما بعد أمماً . هكذا تكونت الأمة العربية والأمة التركية في قلب دولة الخلافة . وتكونت الأمة الايرانية في قلب الامبراطورية الفارسية ، وتكونت الأمة الايطالية في قلب الامبراطورية الرومانية . وتكونت أمم أوروبا جميعاً من تجمعات قبلية استقرت على الأرض بعد غزوها .

بدأت الأمة الانكليزية في التكوين بعد أن غزتها قبائل السكسون القادمون من اقليم نهر الالب ، وقبائل الانكليز القادمون من سلزوج ، وقبائل القوط القادمون من جتلنده ، وهناك استمرت الحروب القبلية أكثر من قرن إلى أن انتصر الغزاة على البريطانيين ( السكان الأصليين ) عام ٥٧٧ ، واسموا الأرض " انجلند " .

وبدأت الأمة الفرنسية في التكوين بعد أن غزاها " الفرنجة " أو الفرانك بقيادة كلوفيس عام ٤٨٠ م فهزم القوط الغربيين والبرغنديين ووحدهما في مملكة واحدة استقرت وأخذت اسمها من " الفرنك " فكانت

فرنسا . وكان اولئك القوط الغربيون قد فتحوا اسبانيا بقيادة ثيودريك الثاني فاستقر الأمر فيها وبدأ الشعب الاسباني مرحلة تكوينه القومي ..

وهكذا مازالت القبائل تستقر لتصبح شعوباً مستقرة أو أمماً متكونة قادرة على أن تدفع عنها غارات ما تبقى من قبائل هزيلة جائلة . فلما أصبح لكل شعب أو أمة أرض ، كان لابد لحق " الفتح " أن يخلي مكانه لحق " تقرير المصير " . ومؤداه أن من حق كل شعب أو أمة أن يستقل عن غيره من الشعوب والأمم الأخرى " بالارض " التي يقيم عليها .. فنكون قد وصلنا الى القرن العشرين .

ونعجب أنه مايزال في القرن العشرين من يجدون فراغاً من الهموم ليحلوا بعودة دولة الخلافة ، ويزعمون أنها نموذج الدولة الاسلامية . وهو حلم غير قابل للتحقق في هذا العصر لأنه ليس عصر الامبراطوريات وحق الفتح بل عصر " الدول " ثابتة الحدود ، وحق تقرير المصير . فلا يكون على من يريد أن يعيد دولة الخلافة أن يفعل اقل من غزو الكرة الأرضية كلها ، وتلك عودة إلى نموذج الدولة الموهومة التي تكلمنا عنها من قبل . من يريد فليحاول ، فهذا شأنه . ولكن لما كان الاسلام من شأننا جميعاً فخرجوا أن يعفي " مشروعه الامبراطوري " من نسبته إلى الاسلام حتى لاينسب فشله إلى الاسلام على الأقل .

٦٧ - ولقد فشلت من قبل دولة الخلافة فانقضت ، أفلا يعقلون ؟ لم تفشل لأن الخلفاء من بني عثمان كانوا أقل معرفة بالدين الاسلامي كما يزعم البعض ، فإن أحداً منهم لم يكن " مفتياً " تفسد أحوال الرعية إن أخطأ في الاجتهاد وفسدت فتواه . ومن قبلهم تولى الخلافة من جهروا بالمنكر من الكفر مثل الأموي وليد الثاني ( ٧٤٣ - ٧٤٤ م ) ، ولم تسقط دولة الخلافة أو تنقض . وما نحسبهم أقل معرفة بالدين من البرامكة أو السلاجقة أو المماليك الذين ازدهرت في أيام توليهم السلطة الفعلية دولة الخلافة وأينعت . ولانحسبهم أقل حرصاً على الدين وأحكامه من الفاطميين الذين شوهاوا مناسكه بكل البدع المزوقة التي نعرفها . على أي حال لم تنجب أسرة العثمانيين مثل الحاكم بأمر الله الفاطمي بل إن العثمانيين هم الذين اخترعوا منصب " المفتي " ليحصنوا احكام الدين ضد مخاطر الاجتهاد في شعب لايعرف لغة القرآن . وأول من صاغ احكام الشريعة ( المذهب الحنفي ) في مواد مرقمة كما يفعلون في التشريع الحديث وصدروه فيما يعرف " بالمجلة " حتى لايتترك الأمر لمطلق اجتهاد القضاة والمفتين . وفي عهدهم وليس في عهد غيرهم ، عزل خلفاء ، من بينهم عبد الحميد الثاني استناداً - ولو شكلياً - إلى فتوى بعدم صلاحيتهم لتولي الأمر . وأبطل العلماء قراراتين باضطهاد المسيحيين لمخالفتهم لأحكام الدين الاسلامي ، فلم ينفذا . القرار الأول أصدره السلطان سليم الأول عام ١٥١٧ والقرار الثاني أصدره ابراهيم الأول عام ١٦٤٥ . ولم تفشل دولة الخلافة لأن الخلفاء من بني عثمان كانوا فاسقين ، فإن قائمة أسماء الفاسقين ممن تولوا الخلافة أطول بكثير من قائمة أسماء كل الخلفاء العثمانيين . ليس هذا دفاعاً عن الخلفاء من بني عثمان ، فإننا نعرف من أمرهم مايعرفون ، وإنما هو رفع لخطأ شائع يردّ انهيار الدولة الى سبب وحيد يتعلق بأشخاص حكامها . والحق أنه طالما كانت دولة الخلافة في عنفوان شبابها كانت قادرة على الحياة بالرغم ممن تولى الخلافة فيها من الجهلة والفاسقين والأطفال أو الشيوخ العاجزين . فلما هزمت ووهنت قوتها ، أن لها أن تموت بالرغم من كل تمنيات المسلمين .

٦٨ - كذلك لم تفشل دولة الخلافة العثمانية لأن دعاة القومية العربية ، أو العرب عامة ، قد تأمروا ضدها وخربوها كيداً للوحدة الاسلامية واستكمالاً لدور الصليبيين . ذلك لأن دولة الخلافة قد دبت على طريق نهايتها وأوغلت فيه قبل أن يعرف عربي واحد كلمة القومية ، وقبل أن يحلم عربي واحد بالوحدة العربية ؛ قبل هذا بعشرات السنين . لقد بدأت أسباب انفراطها منذ أن بدأت تفرط في ولايتها على رعاياها وأرضها . كان ذلك يوم أخذت تبيع " الامتيازات " للدول الأخرى ، ثم تكره على بيعها ، ثم تغتصب منها اغتصاباً . لم يكن أحد قد عرف كلمة القومية أو حلم بالوحدة العربية حين باعت دولة الخلافة الامتيازات

فرنسا ( ١٥٣٥ ) ثم لانكلترا ( ١٥٧٩ ) ثم لهولندا ( ١٥٩٨ ) ثم لروسيا ( ١٧٠٠ ) ثم للسويد ( ١٧٣٧ ) ثم لنابولي ( ١٧٤٠ ) ثم للدانمرك ( ١٧٥٦ ) ثم لروسيا ( ١٧٩٧ ) ثم لاسبانيا ( ١٧٨٢ ) ثم للولايات المتحدة ( ١٨٣٠ ) ثم لبلجيكا ( ١٨٣٨ ) ثم للبرتغال ( ١٨٤٨ ) ثم لليونان ( ١٨٥٤ ) . والامتيازات تعني أن كلاً من تلك الدول كانت ذات سلطات مباشرة على رعاياها ، مستقلة عن سلطة دولة الخلافة في قلب دولة الخلافة وعلى أرضها . إنها تلك الامتيازات التي بدأت بذوراً ، ثم نبتت نفوذاً ثم أثمرت استعماراً . فقد كانت الجيوش الروسية تكتسح جند الخلافة متجهة إلى العاصمة الأستانية ( القسطنطينية ) عام ١٧٦٨ فتخلت دولة الخلافة عن قبرص ورودرس وكريت لتعزز قواتها على الحدود الشمالية . وفي عام ١٨٢٩ هزمت جيوش دولة الخلافة في أدرنة ففقدت اليونان وأجزاء من القوقاز ، وسلطتها على بلاد البلقان . ولم تستطع دولة الخلافة أن تصنع شيئاً وهي ترى الاقطار العربية تسلب واحداً بعد الآخر . احتلت فرنسا الجزائر ( ١٨٣٠ ) وتونس ( ١٨٨١ ) ، واحتلت انكلترا جنوب الجزيرة العربية ( ١٨٣٨ ) ، والاحساء ( ١٨٧١ ) ، ومصر ( ١٨٨٢ ) ، ومسقط ( ١٨٩٢ ) والكويت ( ١٨٩٩ ) ، واحتلت ايطاليا ليبيا ( ١٩١٢ ) أما ماتبقى من الأقطار العربية ولايات من دولة الخلافة ، فقد اقتسمه المستعمرون بعد انتصارهم على دولة الخلافة وحلفائها عام ١٩١٨ . القطر العربي الوحيد الذي استطاع أن يقاوم الاستعمار الاوروبي على مدى القرن التاسع عشر كله وحتى عام ١٩٠٨ هو مراكش ، وذلك لأن مراكش هي القطر العربي الوحيد الذي لم يكن جزءاً من الدولة العثمانية . فأية وحدة اسلامية تلك التي يحملون بالعودة إليها ؟

٦٩ - أما متى تحررت تلك الأقطار العربية ؟ فلنتذكر ، ( إن الذكرى تنفع المؤمنين ) . تحررت بعد أن اندثرت دولة الخلافة وبدون دولة خلافة أو دولة وحدة إسلامية من أي نوع كانت . ولكنها ماتحتررت إذ تحررت إلا في نطاق حركة التحرر العربي التي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين . وما تحرر قطر منها إلا بمساعدة ومساهمة القوى القومية العربية وجماهير الأمة العربية من الخليج إلى المحيط . فأية قومية تلك التي يناهضونها باسم الوحدة الاسلامية ؟

٧٠ - أما لماذا بدأت الحركة القومية العربية في المشرق أولاً فلأنها لم تصطنع اصطناعاً . بدأت حيث توفر ميررها التاريخي ، فكان محتوماً أن تبدأ حيث توفر . ولو أنها بدأت في غير المشرق العربي لكانت جديدة بأن تنهزم بالاصطناع الذي يعني انعدام المبرر . ذلك لأنه في مطلع القرن العشرين كانت كل أقطار الوطن العربي تحت سيطرة الاحتلال الأوروبي ما عدا أقطار المشرق فقد كانت ماتزال اجزاء من دولة الخلافة . ولم تلبث الحركة القومية التركية ( الطورانية ) ممثلة في قيادتها جمعية " الاتحاد والترقي " أن ألغت ( فعلياً ) دولة الخلافة من حيث هي دولة مشتركة بين أمتين ، العربية والتركية . وحوّلها إلى دولة تركية تحكم العرب وتحاول سلبهم خصائص القومية " بتتريكهم " . ولقد كان الشوفينيون الاتراك مسلمين ، ولم تكن غايتهم من قهر العرب إعادتهم إلى الاسلام بعد أن ارتدوا . بل كانت غايتهم السيطرة على " أمة الاسلام " التي علمتهم كيف يكونون أمة ، وكيف يكونون مسلمين . وحيث بدأ الهجوم بدأت المقاومة . وبدأ الدفاع عن القومية العربية حيث بدأ الهجوم على القومية العربية . كان المهاجمون تركياً فكان المقاومون عرباً . أما في المغرب العربي ومصر وحيث السيطرة الأوروبية فلم يحتج العرب إلى أن يميزوا أنفسهم عن أعدائهم بالعروبة أو بالانتماء القومي إلى الأمة العربية . ولو أنهم فعلوا لكان ذلك اصطناعاً حقاً . فقبل أنهم عرب ، وقبل أنهم مسلمون ، بدون تفرقة ، جرياً على ما كان يطلقه عليهم المستعمرون بدون تفریق .

ومع ذلك فإن الحركة العربية القومية التي بدأت في المشرق لم تلبث أن امتدت إلى كل مكان متاح . فنرى من فصائلها المنظمة " المنتدى العربي " ( ١٩٠٩ ) ، و " الجمعية القحطانية " ( ١٩٠٣ ) و " جمعية العهد " ( ١٩١٤ ) ، تنشأ في قلب العاصمة الأستانية . ونرى " رابطة الوطن العربي " ( ١٩٠٤ ) ، و " العربية الفتاة " ( ١٩١٢ ) تنشأ في باريس وتنشأ في كل مكان . ونرى في العراق " الجمعية الاصلاحية " ( ١٩١٣ ) ، وفي القاهرة " حزب اللامركزية " ( ١٩١٢ ) ، ... الخ .

هل كان القادة مسلمين أو غير مسلمين ؟ هذا سؤال لانزلق إلى وحل الاجابة عليه . نحن نعرفهم جميعاً عرباً دافعوا عن أمتهم واستشهد كثير منهم في سبيل الدفاع عنها . ونعرف منهم دفعة واحدة من الذين استشهدوا على أعواد المشانق السفاح التركي أحمد جمال " باشا " : عبد الحميد الزهراوي ، وعبد الكريم خليل ، ومحمد المحمصاني ، وسالم الجزائري ، وعبد القادر خرسا ، ونور الدين القاضي ، وسعيد عقل ، وجورجي حداد ، وعمر حمد ، وعبد الغني العريس ، وعارف الشهابي ، وأحمد طيارة ، ومحمد الشنطي ، وتوفيق البساط ، وأمين لطفي ، وشفيق المؤيد ، وعبد الوهاب الانكليزي ، ورفيق رزق سلوم . فمن ذا الذي يجرؤ على أن يخوض في دماء شهداء الأمة العربية ليبحث عن الدين الذي كانوا اليه ينتمون ؟ .

٧١ - ثم ان كل فصائل الحركة العربية قد اجتمعوا في باريس ( ١٩١٣ ) يحاولون الدفاع عن الدولة المشتركة ، دولة الخلافة ، أو دولة الوحدة الاسلامية التي يحملون القومية العربية مسؤولية وفاتها ، كان الشوفينيون الأتراك قد أنهوها فعلاً ، متحالفين في ذلك مع سادتهم من المستعمرين فاجتمعت فصائل الحركة العربية في مؤتمر باريس تحاول الابقاء عليها . فندى المؤتمر ينتهي إلى المطالبة بإصلاح الدولة وتحرير إدارتها من التسلط التركي والمساواة بين رعاياها من العرب والأتراك ولم يطالبوا باستقلال العرب عن الدولة المشتركة أو التي كانوا يريدون لها أن تبقى مشتركة لتكون أكثر مقدرة على مقاومة المد الاستعماري كما كانوا يعتقدون . فلما أن قامر الأتراك بمصير الأقطار العربية في رهان الحرب الأوروبية الأولى واختاروا جانب المهزومين راهن العرب على ثقتهم بالمنتصرين . ومع ذلك فقد بقيت تركيا مستقلة وسقطت بقية الأقطار العربية في قبضة المستعمرين . حينئذ بدأت حركة التحرر العربي تعبىء قواها القومية في سبيل التحرر والوحدة . فما الذي جنته الأفكار القومية والدعوة إلى الوحدة العربية على تلك الدولة التي كانت قد أنقضت قبل أن تبدأ الحركة القومية العربية بسنين ؟

٧٢ - لا ، لم تفشل دولة الخلافة لأي سبب من تلك " الأعراض " التي كانت تنبئ بأن في دولة الخلافة ذاتها داءها الدفين : الشيخوخة . ولقد طالت فترة شيخوختها حتى تجاوزت عصرها . عصر الدولة " الامبراطورية " طالت أكثر من أية امبراطورية عرفها التاريخ ، فما بين تولى أبي بكر ( عام ٦٣٢ ) وسقوط عبد المجيد الثاني ( عام ١٩٢٤ ) انقضت ١٢٩٢ سنة . كانت خصائص الدولة " الامبراطورية " التي عرفناها قد أصبحت غير صالحة للحياة في عصر الدول القومية الناشئة . والقوى الرأسمالية النامية . والقوى الاستعمارية الضارية . ولقد حاول نابليون أن ينشئ دولة " امبراطورية " طبقاً لذلك النموذج الموشك على الانقراض فلم تكد تعيش امبراطوريته ربع قرن . هزمتها القوى القومية الناشئة في اسبانيا وألمانيا وروسيا ، وخذلتها القوى للرأسمالية النامية في فرنسا ذاتها ، وسحقتها القوى الاستعمارية الضارية بقيادة بريطانيا . ولقد كانت دولة الخلافة هي آخر نموذج للدولة الامبراطورية . كانت قد نشأت حولها دول قومية ذات نظام رأسمالي سيطرت على أركان الأرض جميعاً . اسبانيا . والبرتغال . وهولندا . وانكلترا . وفرنسا . وألمانيا . وروسيا . وإيطاليا فأغراها اتساع المستعمرات بأن تستعير اسم الدولة المنقرضة فأسمت نفسها امبراطوريات . ولكن وحدة الاسم لاتخفي اختلاف المسميات . كانت الدولة الامبراطورية المنقرضة دولة مشتركة بين كل الشعوب فيها . أما الامبراطورية الحديثة فدولة مستغلة لكل من تسيطر عليه من شعوب .

على أي حال انقرضت دولة الخلافة لأنها فشلت في أن تعيش في غير عصرها ، فهل ثمة من يحلم بالعودة إلى دولة فاشلة ؟

## الدولة الممكنة

٧٣ - لا يبقى من الدلالات المحتملة لتعبير " الدولة الاسلامية " التي يدعون إليها إلا أن تكون دولة يكون "نظامها" إسلامياً . كان يمكن أن تخرج هذه الدعوة من نطاق حديث عن العلاقة بين العروبة والاسلام ، لولا أن بعض الدعاة إليها في الوطن العربي يطرحونها مقترنة بحجة داحضة ومناهضة للعروبة معاً . يقولون : إنه لكي تكون الدولة إسلامية النظام يجب ألا تقوم على أسس قومية . وهم - في هذا - ينقلون نقلاً شائها عن الداعية الهندي الكبير أبو الأعلى المودودي ، فلا ينصفونه ولا ينصفون أنفسهم .

فالمودودي أولاً وأخيراً داعية إلى ثورة إسلامية عالمية تستهدف تغيير ما بنفوس البشر حتى يكونوا قادرين على تغيير واقعهم الاجتماعي ، وذلك عن طريق التربية الإسلامية ليكون المسلمون المعاصرون في كل مكان من الأرض أشبه إيماناً وتقوى بالمسلمين في عصر الرسالة والخلفاء الراشدين . في نطاق هذا انتقد كل أشكال الدول التي تداولت على الأرض منذ مقتل علي بن أبي طالب حتى وفاته ، قياساً على مفاهيم ثابتة في الإسلام وفي الدولة أقام عليها صرح أفكار متماسكة إن يتجزأ ينقض . يهمنها منها أن " الأمة " عنده غير ذات صلة بالأرض فهي كل جماعة من البشر متميزة دينياً أو عرقياً . أما القومية فهي عنده عصبية عدوانية إطلاقاً . ولعله في هذا كان متأثراً بحملة العداة للقومية التي شنها الحلفاء خلال الحرب الأوروبية الثانية ( ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ) وسخروا لها ما لا يحصى من الكتاب والكتب لتسهم بدور مرسوم في هزيمة ألمانيا النازية ( النازي مختصر اسم الحزب القومي الاشتراكي الذي كان يقوده هتلر ديكتاتور ألمانيا ) ، فتأثر المودودي بالمفهوم الدعائي للعداية للقومية وهو يكتب ويشرح خلال الحرب وويلاتها كما تأثر - لاشك تأثر - بالصراع الطائفي بين الهندوس والمسلمين في ظل الحكم البريطاني للهند ، فهو يسمي كل طائفة منها " أمة " ، والانتماء إليها " قومية " ، ثم يعمم خبرته بذلك الصراع ، فيقول إن كل قومية هي عصبية عدوانية .

أما مفهوم " الأمة " كطور متقدم من أطوار التكوين البشري ، متميز عما سبقه من أطوار عشائرية أو قبلية أو شعوبية ، والقومية كتعبير عن علاقة مميزة للانتماء إلى أمة معينة وليست ممتازة ، أو بأي مفهوم مما ذكرناه من قبل ( فقرة ١٥ ) ، فلم يتوقف عنده المودودي .

أياً ما كان الأمر ، فبهذا المفهوم الخاص لم يتصور المودودي إمكان قيام دولة إسلامية وقومية معاً لأن الدولة ، حينئذ ، ستكون عدوانية في سياستها الخارجية ، استبدادية في سياستها الداخلية لمجرد أنها قومية ولو كانت إسلامية . اتساقاً مع هذا المفهوم عارض بقوة الدعوة إلى قيام دولة باكستان الإسلامية منفصلة عن الهند . قال مستنكراً وساخرأ في محاضرة ألقاها في الجامعة الإسلامية بمدينة أليجار بالهند يوم ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٤٠ : " إن مثل هذه الدولة القومية الإسلامية ستعاقب بالاعدام ، أو النفي ، أفعالاً لاتعاقب عليها الدولة غير الإسلامية إلا بالحبس ، ومع ذلك سيطلق على قادة هذه الدولة لقب المجاهدين في سبيل الله حال حياتهم ، وأولياء الله الصالحين بعد مماتهم ، لمجرد أن تصادف أن كانوا مسلمين بالميلاد " . وكان منطقياً مع نفسه ودعوته حين استطرد فقال : " من هنا فإنه من الخطأ الجسيم الاعتقاد بأن طراز الدولة القومية يمكن أن يكون على أي وجه مساعداً على تحقيق الثورة الإسلامية . إن السؤال الذي يواجها هو : إذا كان علينا أن نغير الحياة الاجتماعية للبشر تغييراً ثورياً ، حتى في دولة قومية إسلامية ، وإذا كان علينا أن نقوم بهذا بدون مساعدة تلك الدولة ، بل بالرغم من معارضتها الايجابية ، وهو الأكثر احتمالاً ، فلماذا يكون علينا أن ننتظر إلى أن تأخذ تلك المعارضة شكل الدولة بدلاً من أن نبادر إلى التقدم عن طريق الثورة ؟ .. لماذا نضيع وقتنا بعباء في العمل من أجل ما يسمى الدولة القومية الإسلامية ونبدد جهودنا في إقامتها . إننا نعرف أنها لن تكون غير ذات فائدة لهدفنا فحسب ، بل ستكون عقبة على طريقنا أيضاً " ( حركة الثورة الإسلامية - الطبعة السابعة بالانكليزية . لاهور - صفحة ٢٧ ) .

حينما تقوم دولة باكستان ( آب / أغسطس ١٩٤٧ ) سيلانم أبو الأعلى المودودي بين بعض أفكاره وبين نظم الحكم في الدول الحديثة فمع استمرار تمسكه بأن السيادة لله وحده . وأن البشر خلفاء في الأرض جملة

، والمساواة بينهم في الخلافة ، ينتهي إلى قبول أن يكون الدستور مكتوباً ، وأن يقوم بالتشريع نواب عن الشعب وأن تكون الحكومة مسؤولة أمامهم ، وأن يكون رئيس الدولة منتخباً .. الخ ، كما فعل في محاضراته التي ألقاها في كراتشي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٢ بدعوة من نقابة المحامين ضمن الحوار الذي كان دائراً حول وضع دستور إسلامي لباكستان . ( نشرت بالانكليزية في طبعها الخامسة عام ١٩٧٨ في لاهور تحت عنوان " المبادئ الأولية للدولة الإسلامية " ) . وسيفاجاً مصدره بعد تجربة حية استمرت نحو ربع قرن كامل بأن الدولة الإسلامية التي قامت تحمل اسم " باكستان " على أساس من وحدة الانتماء إلى الدين لم تلبث أن انشقت إلى دولتين إسلاميتين النظام أيضاً على أساس وحدة الانتماء القومي ، فينصل شعب البنغال ( نحو خمسين مليوناً يتكلمون اللغة البنغالية ) بإقليمها الشرقي مكوناً دولة " بنغلادش " ويبقى شعب البنجاب ( نحو خمسة وأربعين مليوناً يتكلمون اللغة الأوردية ) دولة مستقلة باسم باكستان في إقليمها الغربي ( ١٩٧٢ ) ، لتثبت التجربة الحية لمن يعقلون أن وحدة الانتماء إلى الدين لاتلغي وحدة الانتماء القومي ، وإن اختلاف الانتماء القومي لايعارض ولايناقض وحدة الانتماء إلى الدين ، وأن تجاهل أو إدانة أو مناهضة القومية من أجل إقامة دولة إسلامية لا يؤدي إلا إلى إخفاق هذه الدولة الإسلامية في المحافظة على وحدتها .

٧٤ - على أي حال ، وبغير حاجة إلى دروس التجربة الباكستانية ، ومن أجل الاجهاز على مباحثات الذين يناهضون العروبة بالاسلام سنثبت فيما يلي أن الدعوة إلى إقامة دولة إسلامية بمعنى أن يكون نظامها إسلامياً هي دعوة إلى دولة ممكنة التحقق ، وأنها إذ تقتزن بمناهضة العروبة تصبح دولة مستحيلة وأن مناهضة العروبة فكراً ، هي في واقع الأمر وحقيقته مناهضة للدولة الإسلامية ، عملاً .

٧٥ - أما أن قيام دولة " نظامها " إسلامي ممكن فلا يستطيع إنكاره بحسن نية إلا جاهل بالاسلام أصلاً ، أو جاهل أصيل بماهية " النظام " في الدولة . يهمننا الآن هذا الأخير وسنهتم بالأول فيما بعد .

٧٦ - إن " النظام " في الدولة - أية دولة - عبارة عن مجموعة كثيفة من قواعد السلوك العامة ( تخاطب الناس كافة ) المجردة ( لاتنصب على واقعة معينة بذاتها مكاناً أو زماناً أو أشخاصاً ) الملزمة للكافة تقوم على حرارتها وضمأن نفاذها ولو بالاكراه سلطة ( حكومة ) . هذه القواعد تقبل تقسيمات " فنية " عدة من مستحدثات منهج البحث العلمي . فهي قواعد دستورية أو قانونية أو إدارية تبعاً لدرجة سمو بعضها على بعض . وهي قواعد أمرة أو ناهية أو مكملة تبعاً لعلاقتها بما يتفق عليه الأشخاص . وهي قواعد موضوعية أو اجرائية أو تنفيذية تبعاً لموقعها من مراحل العلاقات . وهي قواعد مدنية أو تجارية أو جزائية تبعاً لنوع المضمون الذي تنظمه ... إلى آخر هذه التقسيمات المتداولة في دراسات فقه القانون . ولأنها قواعد سلوك عامة ومجردة \_ وملزمة فإنها هي المنظم للعلاقات بين الأشخاص في المجتمع ، ومن هنا يطلق عليها جملة " النظام " ؛ وضده " الفوضى " .

ولقد تفنن بعض الذين يسمونهم فلاسفة التنوير الأوروبي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ( هوبز ، لوك مونتسكيو ، روسو ... الخ ) في تبرير نشأة " النظام " فزعموا أنه نشأ اتفاقاً بين الناس ، لأسباب اختلفوا فيها كبديل تعاقدي مشروط عن " حياة الطبيعة " السابقة عليه ، والتي كان كل فرد فيها مطلق الحرية . وكان أهم ماجاؤوا به فلسفتهم التي تحمل عنوان " العقد الاجتماعي " هو الاقرار بالمساواة بين الاشخاص في الحرية ومع أن التاريخ لم يثبت أن البشرية قد مرت في أي مرحلة من مراحلها بما يسمى " حياة الطبيعة " ، ولا أثبت أن قد حدث يوماً اتفاق بين الناس على إنشاء نظام مشروط أو غير مشروط ، إلا أن هذا لم يؤثر في المكسب الحضاري المتمثل في اهتداء الأوروبيين ، أخيراً ، إلى قاعدة المساواة بين الناس بعد أن كان أرسطو معلمهم ، قد أنكرها بأكثر من عشرين قرناً . على قاعدة المساواة ، ومحافظة عليها أن تختل ، أصبح مسلماً أن مصدر " مشروعية " أي نظام هو قبول الناس له قبولاً حراً بدون إكراه

. نقول " مشروعية " ولا نقول " شرعية " . الأولى تعني صلاحية النظام لمجتمع معين . والثانية تعني اتفاق الممارسة مع قواعده .

غير أنه لم يكن خافياً على أحد ، ومايزال غير خاف ، التناقض الظاهر بين فكرة النظام وفكرة الحرية ، وهو تناقض ممتد على أبعاد عدة . أولها ، أن النظام إذ ينطوي على إلزام الكافة بقواعد عامة للسلوك لا بد أن يحد من حرية افراد - قلوباً أو كثروا - في أن يختاروا لأنفسهم السلوك الذي يرتضونه . إذ لا يستوي الناس كافة فيما يختارون من سلوك . وثانيها ، أنه إذ ينطوي على الإلزام بقواعد مجردة للسلوك ، لا بد أن يحد من حرية أفراد - قلوباً أو كثروا - في اختيار أنماط السلوك التي تلائم الظروف الواقعية لحياتهم . إذ لا يستوي الناس كافة في ظروف الحياة الواقعية . وثالثها ، أنه حتى لو قبل الناس نظاماً معيناً في وقت معين فإن أحوالهم الاجتماعية متغيرة متطورة أبداً ، وبالتالي فإن قبول الناس في الماضي القريب أو البعيد ليس دليلاً على استمرار قبولهم في المستقبل البعيد أو القريب .. وحين يبقى نظام كان في الماضي مقبولاً ، بالرغم من انتهاء القبول بانقضاء مبرراته ، لا بد أن يحد من حرية افراد - قلوباً أو كثروا - وربما أجيال جديدة لم تقبله قط .

فكأن رد مشروعية النظام إلى قبول الناس محال . إنما هي القوة البدنية ، ثم القتالية ، ثم العددية ، ثم الاقتصادية ، ثم الفكرية .. التي تداولت الضعفاء تنشيء لهم نظاماً من قواعد يضعها الأقوياء ويكرهونهم على التزامها ، وهو قول مايزال متردداً .

٧٧ - قد ينطوي كل من القولين على قدر من الصحة إذا توازيا زماناً ، ويكون كل منهما صحيحاً إذا تتابعا في الزمان . فمن ناحية أولى مايزال صحيحاً ، منذ الاقرار بالمساواة بين البشر ، أن مصدر مشروعية أي نظام هو قبول الناس . ولكن مايزال صحيحاً من ناحية ثانية أن الاقرار الفكري بالمساواة بين البشر لم يتحول إلى مساواة واقعية . إنه الفارق بين الواقع والمثل الأعلى . غير أنه صحيح من ناحية ثالثة ، بحكم سنة التطور التي لا تتبدل ، أن البشرية تسعى حثيثاً للاقتراب من المثل الأعلى . فمن أجل التحقق من قبول الناس نظامهم ، أو تحقيقه ، أبدعت البشرية على مدى قرون تلك الأساليب الوضعية المتطورة من أول التعليم حتى الاستفتاء الشعبي وما بينهما من إسقاط الاستبداد وتدوين الدساتير وفرض سيادة القانون والفصل بين السلطات والتمثيل النيابي ، والانتخاب السري ، والاقتراع العام ، وحرية الرأي والتعبير والاجتماع والكتابة والنشر وتكوين الجمعيات والأحزاب والمظاهرات والاضراب وحرية الثورة أيضاً . الغاية الأساسية لكل هذه الأساليب متكافئة ، أو ما يسمونه " الديمقراطية " أن يقوم " النظام " في الدولة ويبقى مقبولاً من الناس .

أما علاج مشكلة عدم قبول أفراد - قلوباً أو كثروا - لبعض قواعد النظام العامة فهو ترجيح رأي الأغلبية . ليس لأن ماتراه الأغلبية هو الرأي الصحيح . فهذا غير صحيح . إذ الأمر من الصحة والخطأ هو كما قال العالم العربي ابن الهيثم : " كل مذهبين مختلفين إما أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً . وإما أن يكونا جميعاً كاذبين ، وإما أن يكونا جميعاً يؤديان إلى معنى واحد ، وهو الحقيقة . فإذا تحقق في البحث وأتعم في النظر ظهر الاتفاق وانتهى الخلاف " . الصحيح إذن هو مايطابق الحقيقة . والحقيقة ذات وجود موضوعي غير متوقف على وعي الناس وإن ظن كل واحد منهم أن قد وعاهها . فإن اختلفوا في أمرها وجب الحوار عليهم جميعاً ليكمل وعي بعضهم وعي البعض الآخر . فإن لم يتفقوا تبقى الحقيقة غير معروفة على وجه اليقين . فلا وعي الأغلبية ولا وعي الأقلية دليل بذاته على صحة آرائهم . وفي هذا يستنون . إنما يرجح رأي الأغلبية بحكم المساواة بين البشر ، والحفاظ على وحدة المجتمع . ذلك لأن الأغلبية لاتتعدد وقد تتعدد الأقليات في مجتمع واحد . حينئذ لن يكون بين الأقليات مرجع فلا تبقى ملتزمة إلا مكرهة ، وهي حرب تمزق المجتمع الواحد . ثم انه بحكم المساواة بين البشر والحفاظ على وحدة المجتمع الذي يبرر ترجيح رأي الأغلبية تبقى للأقلية حرية المعارضة والنقد والدعوة إلى رأيها ، وإقناع

الناس بصحته بأدلة قد تستقيها من آثار ممارسة رأي الأغلبية ... إلى أن تحصل لرأيها على الأغلبية فيصبح الحكم لها بعد أن كان عليها .

أما عن علاج مشكلة عدم قبول أفراد - قلوا أو كثروا - لبعض قواعد النظام المجردة فإفساح مجال كبير وغالب من النظام لتلك القواعد المسماة " مكملة " أي التي تبيح للناس أن ينظموا العلاقات فيما بينهم على ما يختارون غير مكرهين فيصبح ما اتفقوا عليه جزءاً من النظام تحرسه السلطة وتفرض نفاذه على من اتفقوا عليه ولو بالاكراه ، وذلك هو مجال العقود . ثم الإباحة لكل ما هو غير ممنوع بقاعدة صريحة من قواعد النظام وهو مجال أكثر اتساعاً من مجال العقود .

أما عن علاج مشكلة عدم قبول أفراد - قلوا أو كثروا - لبعض قواعد النظام الملزمة لمجرد أن من سبقوهم قد قبلوها فبالاحتفاظ للناس - أو أغلبيتهم - بحرية إلغاء أو تعديل القواعد التي لم تعد مقبولة أو إضافة قواعد جديدة يقبلونها .

وهكذا يحتفظ المجتمع بوحده منظمًا ، ويحتفظ النظام باستمراره قائماً ومشروعاً بدون أن يقف عائقاً في سبيل التطور في الزمان والمكان . ولكن إلى أي حد ؟ . نعني هل توجد في النظام - أي نظام - حدود لايسمح النظام - أي نظام - للناس بحرية تجاوزها أو الاتفاق على تجاوزها ؟

**نعم**

٧٨ - ليس الجواب من عندنا ، وليس نقلاً عن أي مجيب في العصر الحديث أو العصور السحيقة . إنه جواب البشرية منذ أن وجد بشر على الأرض . إذ لم يحدث قط في تاريخ البشر أن وجد " فرد " بدون مجتمع ولو كان المجتمع أمه وأباه . هكذا كان الأمر من الأسرة إلى العشيرة ، إلى القبيلة ، إلى الشعب ، إلى الأمة ، إلى الدول ، منذ أن وجدت الدول . تختلف تلك الحدود من مجتمع إلى مجتمع في الزمان وفي المكان ، ويختلف الجزاء على خرقها تبعاً لصلاحيته في الحفاظ عليها ، وهو أمر لا يستوي زماناً أو مكاناً ولكن لم يوجد ، ولا يوجد ، ولا يمكن أن يوجد مجتمع بشري بغير نظام ؛ ولم يوجد ، ولا يوجد ، ولا يمكن أن يوجد ، " نظام " بغير حدود . ذلك لأن الحدود هي الحل الوحيد للتناقض الأزلي بين وحدة المجتمع وتعدد الأفراد فيه . وحدة المجتمع تتطلب وحدة النظام ؛ وتعدد الأفراد - والناس مختلفون سناً وجنساً وفكراً ورغبات ومقدرة على العمل ، أو متميزون - يتطلب حرية كل واحد في اختيار النظام الذي يرتضيه ، أي تعدد النظم . فكان الحل منذ البداية وحتى الآن ، هو الإبقاء على وحدة المجتمع ، وبالتالي وحدة النظام ، متمثلة في قاعدة أو مجموعة من قواعد النظام ذاته - قليلة عادة - لها ذات خصائص القواعد الأخرى ، فهي عامة ومجردة وملزمة للكافة ، إنما تتميز بأنه غير مباح مخالفتها أو الاتفاق على مخالفتها . وبالتالي صلح مميزاً للنظام عن غيره . ويحمل كل نظام عادة اسم مصدره الفكري أو الفلسفي أو العقائدي . فيقال نظام ليبرالي ، أو ديموقراطي ، أو اشتراكي ، أو ماركسي ، بمعنى أن تلك المذاهب أو العقائد هي مصدر تلك " القواعد - الحدود " التي لاتباح مخالفتها أو الاتفاق على مخالفتها في كل من تلك النظم . وهكذا نجد أن كل النظم ، أي كان مضمونها ، أو اختلافها أو حتى تناقضها ، في كل الدول ، أي كان مواقعها من الأرض ، تتضمن تلك " القواعد - الحدود " التي يسمونها في علم القانون " قواعد النظام العام " . وكل المجتمعات منذ بدء الخليقة كانت منظمة على وجه أو على آخر نظماً تتضمن تلك القواعد أو الحدود . الخلاف الوحيد بين المجتمعات على مدى الزمان ، أو بين الدول على الأرض ، هو في مضمون تلك القواعد .

ولأن هذه القواعد مستقرة وثابتة فإن الناس لايشعرون بها عادة . إنهم يلائمون - بمضي زمن الممارسة - بين ما يريدون وبين أحكامها ، أو - بمعنى آخر - بين مصالحهم ومصالحة مجتمعهم ، وما يزالون حتى

تتحول تلك الملازمة إلى ضوابط اجتماعية للسلوك قد لا يعرف أحد من أين جاءت ، يسمونها العرف أو التقاليد أو الآداب ، يستنكر الناس الخروج عليها ، فتدخل في نسيج التكوين الحضاري للمجتمع ، ويكون ذلك كافياً لاستقرارها واستمرارها منظماً للسلوك والعلاقات . من هنا لم يكن غريباً أن تساوي بعض التشريعات الحديثة بين قوة إلزام قواعد النظام العام وقواعد الآداب ، وتعتدّ بالعرف أو التقاليد منظمين للعلاقات بين الأشخاص في حالة غياب قاعدة تشريعية . هذا هو " النظام " باختصار شديد . فهل يمكن أن تقوم دولة " نظامها " إسلامي ؟

٧٩ - يمكن أن يقوم نظام إسلامي في أية دولة يقبله شعبها . وهو يقبله إما بالاجماع وإما بالأغلبية . ليس ثمة صعوبة فنية في هذا . فهكذا تقوم النظم المشروعة في كل الدول . وسيكون مصدر مشروعيته كنظام للدولة هو قبول الناس له . وليس ثمة أية غرابة في هذا . فالقبول العام ( إجماعاً أو أغلبية ) هو مصدر مشروعية كل النظم المشروعة .

٨٠ - اما أن يكون الناس قد قبلوه بالاجماع أو بالأغلبية لأنهم " يؤمنون " بقدسيته فإن الايمان باعث على القبول ، وليس قبولاً أو بديلاً عنه . وهو من طبائع البشر كل البشر . كل إنسان يقبل نظاماً لأن قواعده تصوغ العلاقات بين الأشخاص صيغة تتفق وفكرة أو فلسفة أو عقيدة " يؤمن " هذا الشخص بها . إن النظم الليبرالية القائمة في كثير من دول العالم المعاصر تقبل فتعتبر مشروعة مع أن الباعث على قبولها " إيمان " راسخ بالحرية الفردية التي منحها للإنسان " القانون الطبيعي " الأزلي الخالد الذي لايجوز إنكار وجوده أو تكذيب وعوده . وهذه هي الايديولوجية الليبرالية ، أو هذا هو جوهرها . وكثير من دول العالم المعاصر ذوات نظم مقبولة فمشروعة مع أن الباعث على قبولها " إيمان " صمدي بقدرة " وسائل إنتاج الحياة المادية " المحرك الأزلي الخالد لارادة الانسان ، والتي لايجوز إنكار قدرتها أو تكذيب وعودها . وهذه هي الايدلوجية الماركسية أو هذا هو جوهرها . ومن قبل هذا كان الايمان بأن الله قد اختار الملوك بعنانيته هو الباعث على قبول النظام الملكي . ومن قبل كان الايمان بان بابا الكنيسة الكاثوليكية هو قائم مقام الله في الأرض هو الباعث على قبول كل النظم في اوروبا على مدى قرون طويلة . وكان الايمان بحكمة كونفوشيوس في الصين وقدسيتها بوذا في الهند ، وألوهية فرعون في مصر ، بواعث على قبول النظم السائدة . ثم إن الايمان بالمصدر العقائدي للنظام ، أي نظام ، هو الدليل القطعي على أن قبول الناس له هو قبول حر لإكراه فيه . إذ لا يكره انسان على قبول ما يؤمن به . ومن هنا يجاهد كل مجتمع في كل دولة بالنفس والمال لتأصيل ايديولوجيته وتجميلها ، وتطويرها ، ونشرها ، والدفاع عنها . ولقد كان الناس - منذ بداية التاريخ - يقاتلون حتى الموت دفاعاً عن النظم التي قبلوها لأن قواعدها تعبر عما يؤمنون به ، كما أن الدول المعاصرة تتقاتل ، بوحشية لم يعرفها التاريخ ، دفاعاً عن الايديولوجيات التي صيغت في قواعد نظمها . ليس هذا - إذن - جديداً على البشرية . وليس جديداً أيضاً أن نقول إن من " يؤمن " بفكرة أو فلسفة أو عقيدة أو ايديولوجية هو " كافر " بما يخالفها من أفكار أو فلسفات أو عقائد أو ايديولوجيات . ولما كان من المحال التحقق من مضمون الايمان بدون التعبير عنه ، وكان من المحال التحقق من صدق هذا التعبير ، فإنه يلزم وكفي القبول مصدراً لمشروعية النظم بدون تفتيش عما في الصدور من بواعث .

٨١ - ما يصدق بالنسبة إلى كل النظم يصدق بالنسبة إلى النظام الاسلامي . فيكفي لقيامه مشروعاً أن يقبله الناس أو أن تقبله أغلبية الناس . وليس لكائن من كان أن يبتدع في النظم بدعة عدم الاعتراف بالقبول العام لأن الباعث عليه ايمان بعقيدة الاسلام .. إنه لغو قبيح لأنه لا يبتدع بدعته هذه إلا ليستبدل بالايمان بعقيدة الاسلام ايماناً بعقيدة أخرى إذ لا مفر من أن يكون الباعث على القبول ايماناً . وليس لكائن من كان أن يبتدع بدعة في الاسلام نظاماً فيقيمه على الايمان ولا يعتد بالقبول به .

وهي بدعة لأن الله تعالى قد قال : ( لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ) { البقرة : ٢٥٦ } . وللفظ الدين كما ورد في القرآن دلالات متعددة . وهي في هذه الآية تدل على الاسلام نظاماً ، إذ أن الاكراه في

العقيدة محال . ولقد قبل الأعراب الاسلام نظاما وقبلوا فيه ، فلما زعموا أن الباعث على قبولهم ايمانهم قال الله تعالى : ( قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم ، وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتم من أعمالكم شيئا ، إن الله غفور رحيم ) { الحجرات : ١٤ } ، ( ولا يلتم من أعمالكم ) أي لا يفصمكم من ثواب أعمالكم . وهو واضح الدلالة على أن العبرة في مشروعية الالتزام بقواعد النظام الاسلامي قبوله ، وليس بالباعث على قبوله .

وفي يوم فتح مكة دخل الكافرون المنهزمون في الاسلام أفواجا فور الهزيمة فأصبحوا مسلمين . أي قبلوا الاسلام نظاماً ، وقبلوا فيه . ولم يتوقف أحد ليفتش عن الايمان في الصدور ليكتشف كيف يتحول الناس أفواجا من الكفر إلى الايمان في بضع ساعات وبمجرد أن يهزموا وهم يقاتلون المؤمنين ! ولكن هذا هو الاسلام نظاماً . إحدى قواعده المميزة قبول من يشهد على نفسه علناً بأنه يقبله بصيغة الشهادة المعروفة فيعامله بأحكامه ويترك مافي السرائر إلى عالم السرائر ، يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء . ومن السنة الفعلية المتواترة ما ذكرناه من قبل من أمر " الصحيفة " التي اقامت نظاما للعلاقات فيما بين المسلمين وغير المسلمين في المدينة ، يتولى الرسول صلى الله عليه وسلم القيام على نفاذ قواعدها ، ولو بالاكراه ، على من قبلوها ( فقرة ٢٨ وما بعدها ) .

٨٢ - ليس ثمة أية صعوبة فنية أيضا في معرفة متى يكون النظام اسلاميا . ونحن نفضل أن يكون حديثنا عن النظام الاسلامي وليس عن الشريعة الاسلامية . لأن تعبير الشريعة الاسلامية أصبح يطلق على مايشمل الآراء والمذاهب الفقهية المختلفة . ويسيء البعض استعماله فيعتبر أن رأيه أو مذهبه هو الشريعة الاسلامية ويكاد أن يفرضه بالقوة ، مع أن كل الآراء والمذاهب التي يشملها تعبير الشريعة الاسلامية ليست إسلامية بذاتها ، وليس أصحابها رسلا بعد الرسول ، إنما تستمد هذه النسبة من أنها اجتهادات تدور في نطاق مالا يجوز الاجتهاد فيه ، لا تتجاوزة . مناط التمييز إذن هو تلك القواعد التي لا اجتهاد فيها . وليس لهذه القواعد مصدر في الاسلام إلا القرآن والأحاديث المتواترة . وقد أرشد علم أصول الفقه من لا يريد أن يضل إلى مناط التمييز بين مالا يتباح مخالفته أو الاتفاق على مخالفته من أحكام الاسلام وبين مايرد فيه الخلاف اجتهاداً بدون إثم . فنقول أنه أرشد من لا يريد أن يضل إلى مناط تمييز " قواعد النظام العام " التي يتميز بها النظام ، فيصح أن يقال إنه نظام إسلامي . إنها كل قاعدة سلوك عامة ( تخاطب الكافة ) مجردة ( لا تنصب على واقعة معينة بذاتها زماناً أو مكاناً أو أشخاصاً ) ملزمة ( أمره أو ناهية ) يقينية الورود ( من عند الله أو الرسول ) قطعية الدلالة ( لا تحتمل التأويل ) .

القرآن كله يقيني الورود من عند الله . هذا مسلم لدى المسلمين كافة ( نتجاهل فئة تافهة أنكرت نسبة سورة يوسف إليه ) ، أما الدلالة فقد قال الله تعالى : ( هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ) { آل عمران : ٧ } . الآيات المحكمات هن وحدهن قطعيات الدلالة . أما المتشابهات فقابلات للتأويل . وفي تأويلهن اختلف المسلمون ويختلفون بدون إثم . من أخطأ فهو مثوب ومن اصاب فهو مثوب مرتين . قد يرجع الخلاف إلى دلالة اللفظة على معنيين ، وقد يرجع إلى المفاضلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي .. إلى آخر أسباب هذا الخلاف المعروفة في فقه القرآن . المهم أن كل قاعدة تجيء عن طريق التأويل هي قاعدة " وضعية " وليست " الهية " ، فهي ليست من قواعد النظام العام الاسلامي .

أما بالنسبة إلى السنة ، ونعني بها ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم بصفته رسولا عليه البلاغ المبين فمنها ماورد بطريق التواتر ومنها ماورد بطريق الأحاد . والتواتر أن ينقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم جمع ثم ينقل عنهم جمع مثلهم ، وهكذا يصل إلينا ، وأن يبلغ الناقلون من كل طبقة حداً من الكثرة يستحيل معه التواطؤ على الكذب . أو هو كما يقال نقل الكافة عن الكافة . ومع ملاحظة أن دلالة " الكثرة " و " الاستحالة " و " الكافة " مسألة يرد فيها الخلاف ، فإن التواتر ثابت للسنة الفعلية في أداء

فروض العبادات . اما السنة القولية فالمتواتر منها غير موجود في الأحاديث المروية في الكتب المدونة على ما يرى بعض العلماء أما الذين يرون أنه موجود في الكتب المدونة فيشترطون لأخذه مأخذ التواتر أن تخرجه كتب الحديث جميعاً ، وأن تتعدد طرق إخراجها كي لا يكون بعضهم مكرراً ماقال البعض الآخر ، وأن يثبت هذا التعدد في طرق الإخراج في أول الرواية ووسطها وآخرها . إن وجد هذا الحديث فهو يقيني الورود من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولكن يقين وروده لا يعني بالضرورة أنه قطعي الدلالة . فقد يكون قابلاً للتأويل ولو كان متواتراً . وفي تأويله اختلف المسلمون ويختلفون بدون إثم لأسباب كثيرة معروفة في فقه السنة . المهم أن كل قاعدة تستند إلى حديث غير متواتر ، أو تجيء عن طريق تأويل حديث متواتر ، هي قاعدة " وضعية " وليست " بيانا " ، فهي ليست من قواعد النظام العام الاسلامي .

٨٣ - كل قاعدة سلوك عامة مجردة أمرة أو ناهية بالمعنى الذي أشرنا إليه من قبل جاءت بها آية من آيات القرآن محكمة أو حديث متواتر قطعي الدلالة ، هي قاعدة ملزمة للكافة ، لا يجوز لأحد أن يخالفها ، وليس مباحاً الاتفاق على مخالفتها . ليس هذا محل خلاف ولا اجتهاد . وبالتالي يكون نظام الدولة إسلامياً ويتميز بأنه إسلامي إذا تضمنت قواعد النظام العام فيه تلك القواعد كلها غير منقوصة . نقول تضمنت لأنه مباح للناس أن يضيفوا إليها ما يرون ، لأسباب تتصل بطوروفهم المتغيرة في المكان ، المتطورة في الزمان ، قواعد وضعية يرفعونها عن مخاطر الخلاف إلى مرتبة قواعد النظام العام .

٨٤ - كل ما عدا هذا مما يقال إنه من مصادر الشريعة الاسلامية هو من عند البشر فهو موضوع ، وكل ما جاء من قواعد بناء عليه جاء بها البشر ، فهي موضوعة . الاستنباط موضوع ، والقياس موضوع ، والاستحسان موضوع ، والاستصحاب موضوع ، والضرورة موضوعة ، والمصالح المرسلة موضوعة والاجماع موضوع . الخ . وكل ما بني عليه من فقه ومذاهب موضوع . وكل موضوع ينسب إلى من اجتهد فوضعه ، أو من اجتهدوا فوضعه ، لا يحتج به على الاسلام بل الاسلام حجة عليه . فلا يحتج به على المسلمين إلا إذا قبلوه ، وفي حدود ما يقبلون منه ، فإن يكرهوا عليه يصبح غير مشروع .

٨٥ - لا يعني هذا أنه مرفوض ولكن يعني تماماً أنه غير مفروض . والواقع من الأمر أن أجيال المسلمين الذين وضعوه ، أو وضعوا أصوله ، كانوا أكثر منا فهماً لدلالة لغة القرآن ، وأقرب منا زماناً بمن نقلوا عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأكثر منا اهتماماً ببناء حياة إسلامية ، وأكثر منا تحملاً من تأثير النظم غير الاسلامية ، فكانوا أكثر منا كفاءة ذاتية في الاجتهاد ووضع المذاهب ، بحيث يكاد ماتركوه لنا أن يكون مجرد إعادة النظر في بعض القواعد الفرعية ، أو استحداث قواعد جديدة ملائمة لتنظيم علاقات الناس في أزمنة وأمكنة ومجالات لم تكن لتخطر لهم على بال . ومع ذلك فهي قواعد ومذاهب غير مفروضة ، وليست من النظام العام الاسلامي . يحول دون هذا ، ذلك الحد الفاصل بين الايمان والكفر : التوحيد . إن شهادة أن " لا إله إلا الله " تعني على سبيل القطع أن ليس مقدساً إلا كلام الله ، وليس ملزماً للمسلمين كافة إلا أوامره ونواهيه . كل ما عدا ذلك ليس مقدساً وغير ملزم للمسلمين إلا إذا حولوه إلى نظام ارتضوه فالترموه .

وإذا كان أئمة السلف قد وضعوا تلك المذاهب العبقريّة في زمانهم فإن زماننا يتيح مالم يكن متاحاً لهم موضوعياً . فنحن نقرأ القرآن محفوظاً في مصاحف متاحة ببسر لمن أراد ، ونعيد قراءته كلما أردنا ، وكان أسلافنا يفتشون في أطراف الأرض عن مسلم يحفظ القرآن ليستمعوا إليه . ونحن نحصل ببسر على مادونوه ، مطبوعاً في كتب في متناول أيدينا ، وكانوا يجهدون أنفسهم سفراً وإقامة لاستنساخ كتاب منسوخ . ونحن نستمتع إلى التفسير والشروح ونتلقى الدروس مذاعة أو مسجلة ، مقروءة أو مسموعة ، ونحن جلوس في بيوتنا ، أما هم فكانوا يقطعون الفيافي والقفار ويعبرون الجبال والأنهار إلى العواصم القليلة لعلهم يجدون مكاناً من حلقة في مسجد حول عالم يلقي درساً . وكان علمهم بالطبيعة المادية والطبيعة البشرية محدوداً فأصبح علمنا بهما يكاد يكون غير محدود . أهم من هذا كله أن أياً منهم ما كان

ليستطيع أن يعرف إلا ماقاله غيره ممن سبقوه ، ولكننا نستطيع أن نضيف إلى معرفتنا ماقاله هو ومن سبقوه مالم يكن يعرفه أي منهم : ماقاله من جاء من بعده . وماكان يجتمع منهم أثنان فيتحاوران إلا نادرا ، أما نحن فنستطيع أن نجتمع جميعا في مكان واحد لنقرأ حوارهم ونحاورهم ، ونرد كل خلاف إلى كتاب الله ، هو كتابنا كما هو كتابهم . وهكذا نستطيع في نطاق الالتزام بقواعد النظام العام الاسلامي ، أن نستنبط كما استنبطوا ، ونقيس كما قاسوا ، ونستحسن كما استحسنوا ، ونستصحب كما استصحبوا ، ونرعى مصالحنا المرسله كما رعى ، ونجمع إن كانوا قد أجمعوا ، فإن اختلفنا كما اختلفوا يرجح مذهب الأغلبية منا ، لأن الأغلبية هي مناط الصحة والخطأ ، ولكن للأسباب التي أوردناها من قبل ( فقرة ٧٦ ) ، لأننا نؤمن كما آمنوا بأن الاسلام دين المساواة . وكل ماقد ننشئه من قواعد دستورية أو قانونية أو ادارية ، أمره أو ناهية أو مكملة ، .. ، وكل مانلغيه منها أو نعدله أو نضيفه سيكون جزءا من النظام الاسلامي مادام دائرا في نطاق قواعد النظام العام الاسلامي ملتزما حدوده .

٨٦ - ليس ثمة - إذن - أية صعوبة فنية في قيام نظام إسلامي في أية دولة يقبله شعبها ، أو اغليته ، قبولا حرا مطهرا من الاكراه ( يمكن أن يقال ديموقراطيا ) . ولكن هناك صعوبات واقعية لاتتصل بإمكانية إقامة النظام الاسلامي بل بتحقيق شرط قبوله . ماهي ؟ . إنني اريد أن اترك الجواب للسيد " أبو الأعلى المودودي " الذي قد يختلف معه كثيرون في بعض أفكاره ؟ ونحن نختلف معه في بعضها ، ولكن لايمكن لأحد أن يتهم بحق ، إخلاصه في دعوته إلى النظام الاسلامي . قال في محاضراته التي أشرنا إليها من قبل :

" لقد أصبح تعبير الدولة الاسلامية في أيامنا هذه مثل لعبة أطفال . لقد سيطرت الفكرة على خيال بعض الناس ، وذهب بعضهم إلى حد تبنيها كهدف واقعي . ولكن تلك الأساليب الغريبة المقترحة لتحقيقها تجعلها غاية مستحيلة كما هو مستحيل الوصول إلى أمريكا ( من الهند ) بالسيارة . يرجع هذا التفكير الخاطيء إلى واقع أن أسبابا تاريخية وسياسية معينة قد فجرت الرغبة في دولة مثل أعلى يمكن أن يطلق عليها اسم دولة إسلامية غير أنه لم تحدث أية محاولة لتحديد طبيعة هذه الدولة بطريقة علمية ، أو دراسة كيفية إقامتها . اهذا فقد تضاعفت ضرورة تناول هذه المشكلة تناولا علميا . إنني في غير حاجة ، في هذا الجمع من المثقفين ( كانت المحاضرة في الجامعة الاسلامية ) إلى أن اضيع وقتا طويلا في بيان أن الدولة أيا كانت طبيعتها ، لاتقوم بأساليب مصطنعة ، إنها ليست جهازاً صناعياً تتركب أجزاؤه في مكان ، ثم ينقل لاقامته في مكان آخر ، حسب هوى الناس . بالعكس . إن الدولة ناتج طبيعي لتفاعل عوامل معنوية ونفسية وثقافية وتاريخية ذات وجود سابق في مكان معين .. إنه من غير القابل للانكار في علم الاجتماع أن الدولة ليست إلا محصلة طبيعية لظروف متحققة من قبل مجتمع معين " . ( المرجع السابق - صفحة ٥ و ٦ ) وفي محاضراته اللاحقة التي ألقاها في كراتشي بعد قيام دولة باكستان ، يعدد المودودي الصعوبات الواقعية التي تعترض محاولة وضع دستور اسلامي ، فيذكر منها الجهل العام باللغة العربية ، وبدلالة ألفاظ القرآن والحديث والفقهاء ، والأسلوب غير المؤلف الذي دونت به المذاهب ، والعيب الدامغ لنظام التعليم ، حيث يتخصص البعض في دراسة القرآن والحديث والفقهاء ويبقون جهلة جهلاً يكاد يكون مطبقاً بالعلوم الحديثة مثل العلوم السياسية والاقتصادية والدستورية ، اما الذين يتخصصون في دراسة هذه العلوم فلا يكادون يعرفون شيئاً عن التراث الاسلامي العظيم ( المبادئ الأساسية للدولة الاسلامية - المرجع السابق - صفحة ٦ وما بعدها ) .

كان أبو الأعلى المودودي يتحدث عن الصعوبات الواقعية التي تعترض محاولة وضع دستور إسلامي في باكستان ( استمر الحوار حول الدستور عشر سنوات بعد محاضراته فلم يوضع إلا اول آذار / مارس ١٩٦٢ ) ، ومن هنا كانت وقفته الصلبة ضد إقامة دولة اسلامية قبل أن توفر الثورة الاسلامية العوامل المعنوية والنفسية والثقافية والتاريخية لقيامها . فهل يصدق هذا على الأمة العربية ؟

٨٧ - إلى حد محدود . فالجهل بدلالة ألفاظ القرآن والحديث والفقهاء عام في الأمة العربية . ولكن اللغة العربية هي لغة هذه الأمة ، لغتها القومية ، وبالتالي فإن عامة شعبها قابلون ببسر لفهم دلالة ألفاظ القرآن والحديث ، إذا أوفى من يفهمونها من العلماء ، وهم أكثر ، بواجبهم ، بأن قدموا هذه الدلالات إلى الناس مصوغة بلفة يفهمها العامة بدلاً من مجابتهم بآيات عربية ولكنهم لا يفهمون دلالة ألفاظها كما كانت عند النزول منذ أكثر من أربعة عشر قرناً . فيبتزون إيمانهم بقدسيتها حتى لا يتساءلوا ، ويضفون من قدسيتها قدسية على مذاهبهم فيسيطرون . كذلك الأمر بالنسبة إلى كتب التراث وأسلوب تدوينها ودلالة ألفاظها . إن أكثر العرب لا يفهمونها إلا بجهد جهيد لا يقدر على بذله إلا الدارسون . ولكن معرفة اللغة الأصلية للمدونات قادرة على إدراك الناس ما قاله السلف ، بعيداً عن مخاطر الترجمة ، لو قدمت اليهم بصيغ مألوفة وتبويب مما يألون . والفارق بين اليسر والعسر في كل من الأمة العربية والهند أو أي مجتمع غير عربي واضح في مشكلة التخصص . إذ لا يوجد في الأمة العربية فصل قطعي بين التخصص في العلوم الإسلامية والتخصص في العلوم الحديثة لوحدة لغة المعرفة في المجالين . يوجد تفاوت يمكن أن يزول بالاجتهاد الذاتي والجهد الجماعي ، وهو يسير . والواقع من أمر الأمة العربية أنها منذ مطلع القرن الحالي - على الأقل - وهي تنهياً ثقافياً لقبول النظام الإسلامي ، بفضل الجامعات المتخصصة في العلوم الإسلامية المنتشرة في الوطن العربي ، ومعاهدها العديدة ومدارسها التي لا حصر لها ، وحركة التجديد التي بدأها الإمام محمد عبده ، وما تزال نامية ، والجمع بين دراسة التراث والعلوم الحديثة في أغلب الجامعات وعلى رأسها الجامعة الأزهرية العتيقة ، مما أضعف من فارق التخصص إلى حد أن الفقه أصبح مجالاً مفتوحاً للحوار في الصحف العامة !

نقول تنهياً ثقافياً ولم نقل تنهياً معنوياً ونفسياً . افتقاد العوامل المعنوية والنفسية اللازمة لإقامة دولة إسلامية صعبة كأداء عرفها المودودي في الهند ويعرفها كل داعية في أي مجتمع غير عربي ، أما في الأمة العربية فلا وجود لها أصلاً ، ذلك لأن مصدر العوامل المعنوية والنفسية في مجتمع ما ، حضارته . ولقد عرفنا من قبل ( فقرة ٤٠ وما بعدها ) كيف أن الحضارة العربية هي حضارة إسلامية ، وضربنا هناك أمثلة من شواهدنا . نضيف هنا من حياة العامة من العرب ، مسلمين وغير مسلمين ، أمثلة من المعايير القيمية الحضارية التي تفرق بين ما هو مقبول اجتماعياً وما هو مرفوض ، المعترف - علمياً - بأنها شواهد ومميزات الانتماء الحضاري .

٨٨ - في أنفسنا نرى أن أي إنسان عربي ، مسلماً أو غير مسلم ، لا يكاد يكف طوال يومه عن الحكم بمقاييس حضارته على ما لا حصر له من الأحداث الصغيرة ، أي التي يحكم في أمرها تلقائياً معبراً عن مكنون شخصيته . فالكذب " حرام " حتى لو كان أبيض . والقسوة " حرام " حتى على الحيوانات ، والسخرية " حرام " حتى ممن يثيرها ، والحكم التلقائي على بؤس مخلوق بأئس هو " حرام " ، ويؤكد بأنه " والله حرام " .. والظلم " حرام " . والحصول على أموال الغير بدون حق ، حتى برضاء هذا الغير " خدعه والله ده حرام " . وعدم النكافؤ بين الزوجين سناً " والله حرام " ، والشفقة بصيبة مشغولين بعمل شاق عليهم يعبر عنها العربي بقوله التلقائي " والله حرام " .. وما يقال تلقائياً ، نصحاً أو عتاباً أو احتجاجاً ، على المستغلين أو المغرورين أو المفترين أو المستبدين هو " ياناس حرام عليكم " .. وإذا اعترض شخص من لا يعرفه ، يمازحه ، فاضطرب الغريب ، قيل له تلقائياً : " يا شيخ سيبه ، حرام عليك " .. وإن فقدت الأم ابنتها " فياحرام " .. إلى آخر عشرات الألوف بل ربما الملايين من الأحداث الصغيرة التي لا تكف عن المرور بحياة العربي يقيمها حين لا يقبلها ، وقبل أن يعرف أسبابها ، وبدون أن تكون له صلة مباشرة بها ، وحتى لو كان حادثاً مرحاً .. بأنها " حرام " . ثم يفصح عن المصدر الإسلامي لذلك المعيار القيمي حين يقول مؤكداً مذكراً : " والله حرام " . ولا يعلق بهذا أبداً على الأحداث التي يقبلها لأن إحدى قيمنا الحضارية أيضاً هي أن كل ما ليس حرام مباح .

يستوي في هذه الأحكام العربي المسلم وغير المسلم ، الشاب والكهل والشيخ ، ساكن المدن والمقيم في القرى والجائل في الصحارى ، الرجال والنساء ، اخترناها - أولاً - لأن الانسان العربي يرددتها بدون أن يختارها مذهباً، وثانياً: لأنها أحكام تصدر بدون تحضير أو دراسة أو رجوع إلى المراجع ؛ تصدر على السجية . وثالثاً : لأنها أحكام لاتصدر ضد أحد ولايرجى منها أن تكون ملزمة لأحد ، ولكنها تعبير تلقائي عن الشخصية العربية في مواجهة موقف ليست هي طرفاً فيه . رابعاً : لأنها أحكام سابقة على أية قواعد سلوك وضعية ، وقائمة فوق أية قواعد سلوك وضعية ، وباقية بعد أية قواعد سلوك وضعية ، يضمها في ذاته حتى الذي يخالفها جهراً . خامساً لأنها معايير حضارة المجتمع العربي تعبر عن ذاتها من خلال ماينطق به الأفراد من أحكام .

وماالجديد في هذا ؟ .. إن لكل حضارة ضوابط سلوك تعبر عن ذاتها من خلال ماينطق به تلقائياً الأفراد من أحكام . لكل حضارة ذلك التعبير المتداول في كتب الاجتماع الغربية : " تابو " أي ضابط تحريم ! هو كذلك ، فنحن لانأتي بجديد . إنما نريد أن نؤكد من جديد ماالم نكف عن تأييده على مدى ربع قرن أو يزيد من " أن الاسلام هو الهيكل الأساسي للحضارة العربية " .

لقد كانت تلك المعايير القيمية في أول عهد العرب بالاسلام من قواعد النظام العام المفروضة يلقي من يخالفها جزاءه . وشغل ردها إلى مصدرها الاسلامي ، وشرحها ، مكاناً ملحوظاً في المذاهب وآراء المجتهدين . ومازال العرب مسلمين وغير مسلمين يلائمون بين أحكامها وما يريدون حتى تحولت خلال تلك الملاءمة إلى ضوابط اجتماعية للسلوك ، بالرغم من أن قد كف الجزاء وقفل باب الاجتهاد منذ قرون . فيستنكر الناس الخروج عليهم بقولهم " حرام " أو " والله حرام " معبرين بدون وعي عن أصلها الاسلامي . فنقول أنها قد دخلت في نسيج التكوين الحضاري العربي فهي الآن عرف أو تقاليد أو آداب نسميها إسلامية إن شئنا ، أو عربية إن شئنا ، لأنها بالنسبة إلى الحضارة العربية مترادفان . وعلى الذين يبحثون عن التراث في كتب صاغها أسلافنا أن ينتبهوا إليه في أنفسهم . فالماضي لايعود ولايمكن إعادته : ( لكل أجل كتاب ) { الرعد : ٣٨ } إنما تحمل الحضارة التراث ، وليس ماكتب عنه ، من جيل إلى جيل : فترات أية أمة هو مابقي صالحاً للحياة منذ سالف الزمان ، وليس كل ماكتبه عن حياتها السلف الصالح .

إذن ، لاتحتاج الأمة العربية الى تهيئة معنوية أو نفسية لقبول النظام الاسلامي إذ هي مهياة حضارياً .

٨٩ - وهكذا نرى بوضوح أنه ، إذا صدقت الدعوة وحسنت النية ، وقيل للدعاة الصادقين إلى دولة إسلامية ، إن إقامة النظام ممكنة بلا ريب ، ولكن على أي أرض تقوم ؟ إذ لا بد لكل دولة من أرض محددة ، وماهو الشعب الذي سيقومها ؟ إذ لا بد لكل دولة من شعب معين ، فلن يجد الصادقون أمة من أرض محددة وشعب معين مهياة لقبولها أكثر من الأمة العربية .

فإن عقودوا العزم على إقامتها لاتواجههم إلا صعوبة تاريخية وهي صعوبة جدية ولكنها غير مستعصية . إن الشعب العربي معتدى عليه من خارجه اغتصاباً واحتلالاً وهيمنة وتبعية . ومعتدى عليه من داخله قهراً وظلماً وإذلالاً واستغلالاً . إنه يعاني من تناقض أساسي بين واقعه وحاجته يتمثل في أن ليس لكل ما هو متاح في أمته من أسباب التحرر والتقدم متاحاً له ليتحرر ويتقدم ، لأن العدوان الخارجي يسلبه إمكانات مادية وبشرية هو صاحبها بحكم أنها إمكانات أمته ، فيحول دون أن يطور حياته بما هو ممكن ومتاح لأكثر ولا أقل ولأن العدوان الداخلي يسلبه القدر الأكبر مما أفلت من العدوان الخارجي فيستأثر به من دونه احتكاراً واستغلالاً ، ثم يفرض عليه تلك القسمة الضيزى بالقهر والظلم والاذلال ، ويحول دون ثورته بما يبقيه عليه من جهل وفقر ومرض فيبقيه عاجزاً عن استرداد إمكانات مادية وبشرية هو صاحبها بحكم أنها إمكانات أمته فلا يستطيع أن يطور حياته بما هو ممكن ومتاح لأكثر ولا أقل . وأن العدوان الخارجي والداخلي حليفان عليه يحقق كل منهما بعدوانه مايمكن الآخر من العدوان ولو

لم يكونا متحالفين . وأن العصر ليلقي عليه كل يوم دروساً صارمة . اليقين فيها أن لأمل ، لأمل على الاطلاق ، في أن يتقدم حرية ورخاء بقدر ماهو متاح في أمته إلا بأن يجاهد أعداءه جميعاً فيسترد حريته ، ويقيم وحدته القومية . وأنه ليتعلم كل يوم أن البشرية قد دخلت عصر الانتاج الكبير والدول العملاقة ، وأن مصير الدول العربية التي تجسد تجزئة الأمة أن تحتمي ، راغبة أو كارهة ، بمظلة التبعية السياسية ، لدفع خطر العدوان والتبعية الاقتصادية لدفع غائلة الجوع وأن تدفع من حرية أوطانها أثمناً باهظة لمن يحميها أو يغذيها . يحميها ولو من بطشه ذاته ، ويغذيها ولو من ثروتها ذاتها . وإن المعتدين لمعروفون بأسمائهم ودولهم ونظمهم ...

إذن ليس الشعب العربي في حاجة - في هذه المرحلة من تاريخه - إلى غير حديث صادق ودعوة حارة إلى الثورة العربية التي تحرره شعباً ووطناً ليقوم دولته ، حينئذ - وليس قبل ذلك - يكتمل تهيو الأمة العربية معنوياً ونفسياً وثقافياً وتاريخياً لتلقي وقبول الدعوة الى أن يكون نظام دولة الوحدة إسلامياً . ولسنا نشك لحظة في أنها ستقبله ، لأن الأمة العربية هي أمة الاسلام ، وإنجاز ثورته ، وحاضنة حضارته ، وحاملة رسالته ، إلى كل شعب يقبلها بدون إكراه في أية دولة من دول الأرض .

وهذا ما فطنت إليه جماعة الاخوان المسلمين بإرشاد قائدها الشهيد حسن البنا . فبعد أن كان قانون " الاخوان المسلمين " الاول ، يتضمن هدف " تقوية روابط التعارف والاخاء بين الشعوب الاسلامية كافة بالتأليف بين قلوبهم والعمل الدائب على إزالة أسباب الفرقة والانقسام من صفوف المسلمين " عاد الاخوان المسلمون بعد تسع عشرة سنة ( ١٩٤٨ ) من النمو والخبرة ، فأضافوا إلى قانونهم هدفاً محدداً هو : " تحرير وادي النيل والبلاد العربية جميعاً ، والوطن الاسلامي بكل أجزائه من كل سلطان أجنبي ، ومساعدة الاقليات الاسلامية في كل مكان ، وتأييد الوحدة العربية تأييداً كاملاً ، والسير إلى الوحدة الاسلامية " .

### الهروب إلى الماضي

٩٠ - في الوطن العربي حركة قومية تتحدث إلى الشعب العربي حديثاً صادقاً عن وحدته القومية وتدعوه دعوة حارة إلى الثورة العربية ضد أعدائه جميعاً ليتحرر شعباً ووطناً ويقيم دولته الواحدة ، وتحاول أن تستخدم كل أسلحة العصر من علم ومناهج ونظريات ومنظمات وخطط وأدوات لحشد الشعب العربي وتنظيمه وانتصاره في معركة ضارية ضد أعداء متعددين يستعملون في قهرها الاسلحة ذاتها ، وما هو أكثر منها أثراً . وما تزال الحركة القومية متعثرة ، ما ان تنتصر حتى تهزم ، وما أن تتقدم حتى تتراجع ، ولكنها لم تهرب أبداً من ميدان الصراع ، لأنها تعلم تماماً أن تلك معارك مؤقتة وجزئية في حرب طويلة وشاملة لا بديل فيها عن النصر العربي ...

فيترحم بعض الظالمين على المناضلين من أجل تحرير أمتهم ووحدتها الذين فقدوا جذورهم وراحوا يلتمسون أسباب القوة عند الغرب ويستوردون منه أفكارهم وأساليبهم وينسون أن الأوروبيين هم الذين استعمروا بلادهم وأذلوا قومهم وحطموا حضارتهم عامدين ، وأن مفكري الغرب قد أضلوهم أولاً ، ويضللونهم اليوم ، ولن يكفوا عن تضليلهم إلى يوم يبعثون ، لأنهم بهذا التضليل سادوا وبهذا التضليل يسودون وأن السادة لا يصدقون مع العبيد أبداً . ونواجه بدعوة عاطفة حيناً ، عاصفة حيناً آخر ، غاضبة في كل حين : أن عودوا إلى تراثكم تعرفوا كل شيء ، فقد سبق أسلافكم الغرب إلى معرفة ماتحاولون معرفته لو كنتم تعقلون ..

ليبكم إن كنتم صادقين عطفاً .

ولنتفق ، أولاً ، على أننا راغبون في أن نعود إلى تراثنا ، لا لنعرفه فقط بل لننميّه ، وهل يستطيع أحد ، حتى لو رغب ، أن يجتث جذوره ، وينسلخ من تراثه ؟ قد يغالط نفسه ، ولكن تراثه يبقى فيه . إن بقاء التراث في الإنسان هيكلًا لشخصيته ومصدر استوائها ومنبع قوتها ، هو أحد أسباب اهتمام القوميين بدراسة الأمة ، والدفاع عن وحدتها ، وهو الضوء الذي أثار مداركهم فعرفوا ما يرددون : إن وحدة تاريخ الأمة يحدد وحدة مصيرها ، لو كنتم تعلمون .

ولنتفق ثانياً ، على أن الأوروبيين المستعمرين الذين قضوا قرناً طويلاً في " عز " السيادة على العالم سيحتاجون إلى وقت طويل ، وإلى دروس صارمة ، ليتعلموا المساواة بين البشر . إن التحرر من الاستعمار الأوروبي ، واسترداد سيادة الشعب العربي على وطنه ، هو الذي يعدّ له القوميون ما استطاعوا من قوة تلقنهم دروساً صارمة ، ليتعلموا أننا وهم ، في البشرية متساوون .

ولنتفق ، أخيراً على أن بعض القضايا العلمية والفكرية التي ينقلها عنهم القوميون قد طرحها وناقشها أسلافنا من الأئمة والعلماء والمتكلمين على أوسع نطاق قبل بداية الألف الميلادية الثانية . وكانت لهم فيها مذاهب ومدارس وصراعات وصلت إلى حد القتل والقتال انتصاراً للفكرة . ونعرف أن كثيراً من أسلافنا قد سبقوا كثيراً من مفكري أوروبا إلى كثير من الأفكار والنظريات . نعرف أن محيي الدين بن عربي قد سبق كهاترت إلى معرفة " وحدة الوجود " . وأن الغزالي سبق ديفيد هيوم إلى معرفة " السببية " . وأن ابن رشد سبق وليم جتنر إلى معرفة " المنفعة " . وأن جبير الاندلسي سبق سبينوزا إلى معرفة " وحدة المادة والروح " . وأن الفارابي سبق داروين إلى معرفة " التطور " . وأن ابن سينا سبق ديكارت إلى معرفة " الأنية " . وأن ابن خلدون سبق ماركس إلى معرفة " المادية التاريخية " ... الخ . ونعرف أنه منذ القرن التاسع الميلادي ، وقبل أن يسجن الأوروبيون غاليليو بسبعة قرون ، كان كل من ابن خرداذبة ، وابن رسته ، والمسعودي قد اكتشف أن الأرض كروية ، واستنبط ابن سينا فكرة عن الجاذبية ، وتولى البيروني قياس محيط الأرض هندسياً ... الخ . ونعرف أن أسلافنا قد اخترعوا الرقاص ، ورسوموا الخرائط ، وأنشأوا صناعة الطب والصيدلة ، وابتكروا الصفر ، وعلموا الناس الجبر واللوغرتمات ( ماتزال في اسمها اللاتيني ، الذي نكتبه بحروف عربية ، تنبئ بمبتكرها ومعلمها الأول الخوارزمي ) ... الخ . بل نعرف أن إخوان الصفا كانوا في دراساتهم الفلكية قد أسموا يوم الأحد " يوم الشمس " ويوم الاثنين " يوم القمر " ويوم الثلاثاء " يوم المريخ " ويوم الأربعاء " يوم عطارد " ويوم الخميس " يوم المشتري " ويوم الجمعة " يوم الزهرة " ويوم السبت " يوم زحل " فترجمها الأوروبيون وأطلقوا أسماء الأيام الأسبوع ، ولم تزل .

كل هذا نعرفه جيداً ويعرفه بعض الأوروبيين ويعترفون به .

ولكن المسألة كلها ليست هنا . إنما المسألة هي أننا حملنا بذور المعرفة عمن سبقونا ، وئميناً ، ثم نقلناها إلى أوروبا ، تلقاها الأوروبيون فنمّوها ، فإذا بنا نلتقي بها مرة أخرى متطورة ، مصقولة ، مبلورة ، مرتبة ، مبنية ، أغنى في المضمون ، وأتقن في الصنعة . نحن إذن لانهل من مورد للمعرفة متفهلين عليه ، بل نحن ، مثل كل الأمم التي أسهمت في التقدم الحضاري ، شركاء في التراث الانساني ، ومن حقنا أن نستفيد منه إذا أردنا أن نعود إلى تراثنا لننميّه ، ثم نقدم إلى البشرية مرة أخرى إضافة إلى ما يقدمه الآخرون .

هذا من ناحية

ومن ناحية أخرى فإن العودة إلى تراثنا ليست كلمة تقال ، بل جهداً يبذل في معركة ضارية نخوضها ضد الذين يريدون أن يقطعوا جذورنا وأن يسلخونا من ذلك التراث . والعبرة هنا ليست بالمقدرة على اجترار

التراث ولكن بالمقدرة على إنمائه . وتلك معركة لن ننتصر فيها إلا بذات الأسلحة متقنة الصنع ماضية الأثر التي تدور بها معارك العصر . إن إعجابنا ببطولة المبارزين يلتحمون في قتال مباشر لا يعني أن نواجه طائرات الفانتوم بالخناجر . كذلك إذا كنا نريد أن نحافظ على تراثنا ونمليه ، فإننا لانستطيع هذا بالهروب إلى مخازن السلف الصالح ، بل نستطيعه فقط عندما نقبل التحدي الحضاري ونخوض صراعاته بأدواته .

مثلاً :

قال الله تعالى : ( واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ) { الانفال : ٦٠ } فهل إعداد القوة المستطاعة هو الأمر الملزم ، أو رباط الخيل ؟ لقد كان رباط الخيل أقوى نماذج طاعة أمر الله في الاعداد للقوة ، فهل ما يزال كما كان ؟ وهل يرهب عدواً اليوم ؟ أو أن طاعة أمر الله لاتتم - اليوم - إلا بأقوى مانستطيع من أسباب القوة الرهيبة ، الفكرية والبشرية والتنظيمية والبرية والبحرية والجوية ... الخ ؟ وهل نعد الآن القادة العلماء بأسلحة الحرب الالكترونية ، أم يكفينا مقاله الامام ابن تيمية وهو يحرض ويقود الجند المتطوعين دفاعاً عن سورية " العربية " ضد غزو التتار " المسلمين " ؟

ثم إن تراثنا جميعاً خال مما يشبه مانحن فيه : فمنذ القرن الثامن عشر - على نطاق واسع أوجد الأوروبيون الرأسماليون صيغة لاستعباد الشعوب والأمم . الغزو حرباً أو الهيمنة بدون حرب ، لنزح ثروات المستعمرات ونقلها إلى دولهم في صورة مواد خام أو بضائع أو أموال أو أرباح ، وتسخير قوة العمل في الشعوب المستعمرة لخدمة التقدم في بلاد الغالبيين . ونعاصر - اليوم - فرض التبعية عن طريق مؤسسات علمية وثقافية وصناعية وتجارية ومالية بدون حرب .. بل في بعض الأوقات بناء على طلب نفر من التابعين .. فما الحل ؟ .. وهل له سابقة في التراث ؟

ثم ألا يتذكرون ؟

لقد بعدنا عن تراثنا يوم أن تستر الاستبداد بالدين ، وأصبح للأحاديث الموضوعية وللإجماع المصطنع ، وللقياس الخاطيء وللمذاهب الخاصة ، قدسية النص القرآني . وأطلقت الأحكام من حدودها في الزمان والمكان ، وتحولت دولة المسلمين إلى دولة " كهانة " يسوسها نفر من العجزة يسمونهم الخلفاء أو أمراء المؤمنين ، يلتهم نفر من الجهلة يقال لهم " رجال الدين " مايضفي الشرعية على ما يريد نفر من القادة المستبدين يستخدمون الأولين والآخرين ، فتجمّدت المذاهب في الشريعة على مضامين كسبتها في مراحل تاريخية سابقة فأصبحت قاصرة عن أن توفي بالحلول الصحيحة لمشكلات الحياة في مراحل تالية ، فقام جمودها عائناً في سبيل التطور الذي هو حصيلة حرية فاعلة .

اجتهد كهنة الاستبداد فقالوا لايجوز الاجتهاد . لو صحت المقدمة لبطلت النهاية . ولو صحت النهاية لبطلت المقدمة . وحين أرادوا أن يفرضوا على المسلمين مذهباً ناقضوا أنفسهم ، فقد اختاروا المذهب الذي ينسب إلى الامام أبي حنيفة من بين أحد عشر مذهباً ( الحنفي ، والمالكي ، والشافعي ، والحنبلي ، والزيدي ، والجعفري والأوزاعي ، والثوري ، والليثي ، والظاهري ، والطبري ) . ويتميز المذهب الحنفي عن المذاهب الأخرى بالتوسع في الأخذ بالرأي ( الاجتهاد ) ، وبأنه مذهب لم يضعه أبو حنيفة ، بل وضعه معه ومن بعده جماعة من تلاميذه أشهرهم أبو يوسف ومحمد وزفر ، ثم بأنه قد وضع نتيجة حوار بين عديدين يجلسون إلى الامام ويناقشون ما يعن لهم من مسائل ، حتى إذا ما انتهوا إلى رأي في مسألة دونها أحدهم ، ثم جمعت المدونات فيما بعد . فكأنهم حين اختاروا مذهباً وفرضوه استبداداً بالرأي ، اختاروا المذهب الذي يرفض الاستبداد بالرأي . فلو طبق عليهم المذهب الحنفي لبطل رأيهم . وكل استبداد ينطوي بالضرورة على تناقض مفضوح .

ومازالوا يستبدون بنا حتى أوهنوا قوانا الفكرية وأضعفوا إرادتنا الفعلية ، ودرّبونا على الضعف ، فأصبحنا مستضعفين . فانقضت علينا شعوب متحررة الفكر ، نافذة الإرادة ، طاغية القوة ، باغية القصد ، فلم نستطع لهم دفعا ! فاستولوا علينا أرضاً وبشراً ، وأقاموا بيننا وبين العودة إلى تراثنا حاجزاً من نظامهم الربوي العدوانى ، فهل يتركون لنا حرية العودة إليه أم أن علينا أن نحطم ماأقاموه حائلاً بيننا وبينه ويكون التحرر هو البداية ؟

هل يصح قول آخر ؟ هل يصح القول إن شعباً عربياً مسلماً يقيم وهو متحرر صرحاً حضارياً ثم يتخلى عنه بدون إكراه . أليس هذا ظلماً بيّناً للتراث ؟

٩١ - لاجدوى ، إذن ، من الهروب إلى الماضي ، فهو محال . ومن ضروب الهروب إلى الماضي المحال أفكار الأمة العربية وجوداً ، والعودة إلى الروابط الشعبية أو القبلية الدارسة ، ومنها استنكار القومية انتماء والعودة إلى أنماط الدول البائدة . وهو مايفعله الذين يناهضون العروبة بالاسلام ، فيستعدون الشعب العربي المسلم ، ويختلفون تناقضاً من عندهم بين أمة العرب وأمة المسلمين ، ويحرفون الكلم ، فلا يفعلون إلا أن يظلموا الشعب العربي فيصدوه عن دعوتهم ، ويظلموا أنفسهم كمسلمين بما يفترون كذباً ، فلا يصدقهم أحد ، ولا يثق بهم أحد ، فيحيلون الدعوة إلى الدولة الاسلامية الممكنة دعوة إلى دولة مستحيلة . ( ومن أظلم ممن أفترى على الله كذباً أو كدّب بالحق لما جاءه ) {العنكبوت : ٦٨} . صدق الله العظيم .  
ولكن لماذا ؟  
الجواب أت .